على هدى الكتاب والسنة
١٥

نقد الحديث بين الاجتهاد والتقليد

المهدي (ع)

في أحاديث المسلمين

حقيقة ثابتة

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

بسم الله الرحمن الرحيم

المهدی (عج) فی احادیث المسلمین حقیقه ثابته

کاتب:

محمدرضا حسینی جلالی

نشرت فی الطباعة:

مشعر

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
المهدی (عج) فی احادیث المسلمین حقیقه ثابته ----- ۶
اشارة ----- ۶
اشارة ----- ۶
المقدّمة ----- ۱۴
الفصل الأوّل: التأرجُح بین الاجتهاد والتقلید فی نقد الحدیث ----- ۲۲
الفصل الثانی: هل أحادیث المهدیّ مختصّة بالشیعة؟ ----- ۲۸
الفصل الثالث: أحادیث المهدیّ بین الصحّة والضَعف ----- ۳۳
الفصل الرابع: أحادیث المهدیّ بین الأصل والتفاصیل ----- ۶۲
الفصل الخامس: مسألة المهدیّ بین السلبیّات والإیجابیّات ----- ۶۹
الفصل السادس: العقل ونقد الحدیث ----- ۹۳
الفصل السابع: هل مسألة المهدیّ، من العقائد؟ ----- ۱۰۳
الفصل الثامن: مسائل هامّة ----- ۱۰۶
کلمة الختام ----- ۱۵۸
تعریف مرکز ----- ۱۶۱

المهدی (عج) فی احادیث المسلمین حقیقه ثابته

اشارة

نام کتاب: المهدی(عج) فی احادیث المسلمین حقیقة ثابتة

نویسنده: السید محمد رضا الحسینی الجلالی

موضوع: اعتقادات و پاسخ به شبهات

زبان: عربی

تعداد جلد: ۱

ناشر: نشر مشعر

مکان چاپ: تهران

نوبت چاپ: ۱

ص:۱

اشارة

ص:۲

ص:۳

ص:۴

ص:۵

ص:۶

ص:۷

ص:۸

ص:۹

المقدّمة

إن ما يصدّره المشتغلون بعلوم الحديث الشريف، فی عصرنا الحاضر، من دراسات وبحوث وتحقيقات، وما يقومون به من أعمال وجهود وخدمات، فی سبيله، لأمر معجبٌ ويدعو إلی الفخر والزَهْو، حيث إنّ هذا الكنز الغنیّ من «تراثنا» يُنْشَر، وتُعرف من خلاله مصادر فكرنا الخالد، وروافده الموثوقة، المتّصلة بمعين الوحی الإلهی.

لكن قد يُكَدِّرُصَفْوَ هذا الزهو والإعجاب ما ينشره بعض المتطفّلين علی علوم الحديث، من أعمال لا تتّسم بالمسؤوليّة العلميّة، ولا تعتمد موازين الفنّ، فتصبح

ص:۱۰

أعمالهم کعمل «التی نقضتْ غزلها من بعد قوّةٍ أنکاثاً» «(۱)»

أو «کَسَرابٍ بِقِیعةٍ یحسبُهُ الظمآنُ ماءً» «(۲)»

، من قبیل لجوء بعضهم إلی ما یسمّیه «نقد متن الحدیث» علی حساب «سند الحدیث».

إنّ «نقد الحدیث» عموماً: یُعتبر من أهمّ ما اضطلع به علماء الإسلام، لتصفیة هذا المصدر الثرّ من کلّ الشوائب والأکدار.

وهو- بشروطه ومقرّراته- من بدائع فکر المسلمین، ومیّزات تراثهم وحضارتهم، وممّا یفتخرون به من مناهج البحث والتنقیب العلمیّ، علی جمیع الأُمم والحضارات القدیمة والحدیثة، سواء الإلهیّة المرتبطة بالأدیان السماویّة، أم البشریّة الوضعیّة المستندة إلی قوانین الأرض.

فقرّروا قواعد، وأُسساً، وموازین، مضبوطة محکمةصحیحة، لنقد الحدیث- سنداً ومتناً- لمعرفةصحیحه من زیفه، وحقّه من باطله، حتی أصبح «نصّ» الحدیث، من

۱- النحل ۱۶: ۹۲

۲- النور ۲۴: ۳۹

ص:۱۱

أوثق ما يُعتمد عليه من النصوص القديمة وحتى الحديثة، اعتماداً على سُبُل الإثبات المعقولة والمتعارفة.

وقد بذل الأسلاف الكرام جهوداً مضنية فى سبيل تنقية الحديث، وتنقيحه، حتى أنّ الواحد منهم كان ينتخب ما يُثبته فى كتابه، بعد التثبُّت، من بين عشرات الآلاف من الأحاديث المتوفّرة، وبعد سنوات عديدة من الفحص والتأكّد، والترحال، فيجمع كلٌّ منهم فى كتابه «الجامع» ما يراه حجّةً بينه وبين اللّه.

فخلّفوا كنوزاً وذخائر عظيمةً من التراث الحديثى المنقَّح، والمنقود، والمنظَّم، والمدوَّن، وألّفوا الأُصول، والمصنّفات، والمسانيد، والجوامع.

وجاء الجيل الثانى، وبذل جهوداً مُضْنية كذلك معتمداً «الطرق» المأمونة والموثوقة، متكبّداً الصعوبات وراكباً الرحلات، فاستدرك على الأوائل ما فاتهم، سواء فى الجمع، أم فى النظم، فألّفوا المعاجم، والمستدركات، والجوامع المتأخّرة.

ووقف الناس فى عصر متأخّر على كلّ تلك الثروة

ص:۱۲

الغالية، للاستفادة والتزوّد فى مجالات العلم والعمل.

وانقسم المتأخّرون فى التعامل مع الحديث المجموع:

فمنهم من استند إلى ما قام به الأقدمون من النقد والاختيار، واقتنعوا بما توثّق منه أُولئك من كتب الحديث ومصادره، ولم يحاولوا إجراء قواعد النقد عليها من جديد، فأصبحوا ملتزمين بالتقليد لأُولئك القدماء فى هذا الأمر، كما التزموا بتقليد الفقهاء الأربعة، فى آرائهم الفقهيّة، والأحكام الشرعيّة، وحصروا طرق معارفهم الدينيّة بما توصّل إليه الأقدمون، من دون تجاوز، أو نقد!

ومنهم من عارض منهج التقليد فى المصادر، وهم طائفة ممّن يلتزم بإطلاق سراح الفكر والنظر ليجول ويُبدع، ويقول بفتح باب الجدّ والاجتهاد فى علوم الإسلام كافّة.

وهؤلاء لا يلتزمون بالتقليد، حتى فى الفقه ومعرفة الأحكام، ومصادر المعرفة كافّة، ومنها الحديث.

فليست لهم مذاهب فقهيّة معيّنة ومحدّدة يلتزمون بها، بل يعملون بما يُوصل إليه الاجتهاد.

وكذلك لا يلتزمون بما يُسمّى من الكتب «صحيحاً» بل

ص:۱۳

ينقدون أسانيد كلّ حديث يصل إلى مسامعهم، معتمدين طرق النقد المعروفة عند علماء الحديث.

ولكلّ من الفريقين- أهل التقليد، وأهل الاجتهاد- أدلّته وحججه، ومن اعتمد على دليل معتبر، فهو معذور ومأجور على قدر جهده.

لكنّ الغريب والمؤسِفَ: أنّا نجد فى عصرنا هذا شرذمة ممّن تصدّى للحديث الشريف بالنقد، ولم يسلك مسلكاً واضحاً محدّداً فى تعامله مع هذا المصدر، الثرّ، الغنىّ، من مصادر الفكر الإسلامى، بل هو يتأرجح «بين التقليد والاجتهاد» فى نقد الحديث:

فتارةً يحاول أن يعرض أسانيد ما وصله من الأحاديث على طاولة النقد، فيشرح عللها، ويراجع كلمات علماء الرجال فى شأن رواتها، ويحاول المقارنة بين مدلولاتها، ويوافق على ما يعقله، ويسمّيهصحيحاً، ويحكم بالضعف بل الوضع على ما لا يدركه بعقله، ويميّز بين الحديث الصحيح وبين غيره حسب رأيه.

وبهذا يريد أن يُساير أهل الاجتهاد!

ص:۱۴

وتارةً أُخرى: يلجأ إلى كتب القدماء ممّا أسموها «الصحاح» ليستشهد بعملهم، وإيرادهم للحديث عليصحّة حديث مّا، وبعدم وجود الحديث فيها على تضعيفه، بل الحكم بوضعه.

وبهذا يكون من أهل التقليد!

ومن هؤلاء كتّاب جدد، دخلوا غمار هذا العلم الشريف، بلا عدّة، ولا تجربة.

فحاولوا من خلال هذا إثبات ضرورة النقد العقلى للحديث، إضافة إلى النقد السَنَدى، ضمن مسائل فيها من الدعاوى العريضة ما لا يخلو من مناقشات ومناقضات واضحة.

ومنهم من مثّل لنتيجة رأيه بأحاديث «المهدىّ المنتظر» الذى قال عنه: إنّه «كُتبت من أجله آلاف الصحائف، ورُويت مئات الأسانيد، وأثّر فى تاريخ أُمّتنا أبلغ الأثر» على حدّ تعبيره هو «(۱)».

۱- تراثنا وموازين النقدص ۱۸۱ مقال بقلم الأستاذ السائح على حسين، نشر بمجلة« كلية الدعوة الإسلامية» ليبيا، العدد العاشر، لسنة ۱۹۹۳ م

ص:۱۵

وحاولوا الإيحاء لنفى الصحّة عن تلك الأحاديث بتكرار ما قاله أحمد أمين المصرى من اتّهام الشيعة بخلق فكرة المهدىّ.

ثمّ تقليد ابن خلدون فى إنكار أحاديثه وصحّتها، وتزييف دعوى تواترها.

وأهمّ ما اعتمدوه فى بحثهم محاولة النقد العقلى لما نُقل من أحاديث فى أُمور ترتبط بالمهدىّ من النسب والسيرة فى الحكم.

باعتبار عدم موافقتها لعقولهم!، ووضوح فساد ما نقل عندهم!

وبالتالى التركيز على السلبيّات تصوّروها فيما يرتبط بقضيّة المهدىّ من أحاديث وتاريخ ودعاوى بالمهدوية.

كلّ ذلك بـدعوى كونهم من أنصار البحث العلمى الرصـين! وجعلوا كلّ ذلك دليلًا على إنكار «المهدى المنتظر» ونسـبة أحاديثه إلى الوضع، وتسخيف عقول من يخالف آراءهم باعتبارها «العقول المتحجّرة»!

وقد حاولتُ الردّ على أمثال هذه المزاعم والاتّهامات

ص:۱۶

والمخالفات للمناهج المتّبعة فی البحث العلمیّ تحت عناوین الفصول التالیة:

ص:۱۷

الفصل الأوّل: التأرجُح بين الاجتهاد والتقليد فى نقد الحديث

مع أنّ بعض الكتّاب يحاول أن يَظْهَر كمجتهد فى نقد الحديث، ويسعى للتخلّص من هيمنة ما يُسمّى ب «المصادر المشهورة» ويحاول أن يجعل من البخارى ومسلم وابن حنبل- من أئمّة المحدّثين- «بشراً غير معصومين من الخطأ» [كما يقول] «(۱)».

فمع ذلك كلّه يلاحظ «أمراً مهمّاً»:

هو «أنّ البخارى ومسلماً رحمهما اللّه لم يُثبتا حديثاً

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۷۹

ص:۱۸

واحداً من الأحاديث التى تبشّر بظهور المهدىّ» «(۱)».

فمنْ ينعى على الآخرين «الإصرار على أىّ عملٍ بشرىّ- مهما كان مؤلّفه- بأنّه خالٍ عن أىّ خطأ أو سهو» فهو ينفى عصمة البخارى ومسلم عن الخطأ.

فكيف يحقّ له أن يستند إلى مجرّد عدم إثباتهما لحديث معيّن فى كتابيهما، ليجعل ذلك دليلًا على بطلان ذلك الحديث حتى إذا رواه غيرهما؟ وصحّحه!

مع أنّ البخارىّ ومسلماً- خاصّة- لم يلتزما باستيعاب كلّ الأحاديث الصحيحة فى كتابيهما.

بل، إنّما انتخبا ما رأياه لازماً وضروريّاً، واستوعبه جهدهما وتعلّق به غرضهما من الأحاديث.

وقدصرّحا بأنّ ما تركاه من الأحاديث الصحيحة أكثر ممّا أورداه! «(۲)».

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۸۵

۲- انظر: علوم الحديث، لابن الصلاح، ص ۱۹ فإنّه قال: لم يستوعبا[أى: البخارى ومسلم] الصحيح فى صحيحيهما، ولا التزما ذلك.

طبعة دار الفكر، تحقيق نور الدين عتر، ط. الثالثة ۱۴۰۴ ه.

وانظر المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى ۱/ ۲ فقد قال: لم يحكما[أى: البخارى ومسلم] ولا واحد منهما: أنّه لم يصحّ من الحديث غير ما أخرجاه.

طبعة دار الفكر، بيروت ۱۳۹۸ ه

ص:۱۹

فكيف يكون عدم وجود حديث فى كتابيهما دليلًا على عدمصحّته؟!

مع أنّ الحديث الصحيح كما أنّه موجود فى البخارىّ ومسلم، فهو كذلك موجود خارجهما، وفى الكتب المؤلّفة بعدهما، وخاصّة فيما استُدرك عليهما، ممّا فاتهما وهو على شرطهما، ولم يورداه.

ذكر هذا الشيخ عبد المحسن العبّاد، وذكر من الكتب الجامعة للصحيح: الموطّأ، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبّان، وجامع الترمذى، وسنن أبى داود، والنسائى، وابن ماجة، ومستدرك الحاكم، والدارقطنى، والبيهقى، وغيرهم «(۱)».

۱- الشيخ عبد المحسن العبّاد، المدرّس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، كتب فى مجلّة الجامعة، مقالين حول أحاديث المهدىّ، وسيأتى ذكر كلامه فيهما.

انظر: الرقم ۵، فى العدد ۴۵ من المجلّة، والرقم ۳۸ فى العدد ۴۶

ص:۲۰

إنّ عمليـة «نقد الحديث» ليست سـهلة ومتاحة لكلّ من يراجع كتب الرجال ويقلّبها فقط، وإنّما هى بحاجة إلى مَلَكة الاجتهاد فى الفنّ، وانتخاب منهجٍ رجالى ثابت، واستيعاب قواعد النقد المتينة.

وإذا كان الناقد من أهل الاجتهاد فى علم الرجال، وصحّ له أن يُبدىَ رأيه فى «نقد الحديث» فلا يجوز له أن يعود إلى حضيض التقليد فى التزام حديث أو ردّه.

على أنّ دعواه أنّ البخارىّ ومسلماً «لم يُثبتا حديثاً يُبشّر بالمهدىّ».

دعوى باطلة.

فإنّ البخارى ومسلماً أوردا أحاديث ترتبط بخروج المهدىّ:

قال الشيخ عبد المحسن العبّاد فى الفصل الخامس من

ص:۲۱

مقاله: ذكر بعض ما ورد فى الصحيحين [البخارى ومسلم] من الأحاديث التى لها تعلّق بشأن المهدىّ:

فروى البخارى، فى باب نزول عيسى، عن أبى هريرة:

كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم «(۱)».

وعن مسلم، فى كتاب الإيمان، عن أبى هريرة، مثله «(۲)».

وعن مسلم، عن جابر، لا تزال طائفة من أُمّتى يقاتلون على الحقّ ظاهرين «(۳)».

وقال العبّاد: وقد جاءت الأحاديث فى السنن والمسانيد وغيرها مفسِّرةً لهذه الأحاديث، ودالّة على أنّ ذلك الرجل الصالح يقال له: «المهدىّ».

والسُنّة يفسّر بعضها بعضاً.

وروى مسلم عن جابر وأبى سعيد: يكون فى آخر الزمان خليفة يحثو المال حثياً لا يعدّه عدّاً «(۴)».

۱- صحيح البخارى ۶/ ۳۵۸

۲- صحيح مسلم- بشرح النووى- ۲/ ۱۹۳، ورواه أحمد فى المسند ۱/ ۳۳۶

۳- صحيح مسلم ۲/ ۱۹۳، وأورده أحمد فى المسند ۳/ ۳۸۴

۴- صحيح مسلم برقمى ۲۹۱۳ و ۲۹۱۴ فى كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة ...

وانظر مسند أحمد ۳/ ۳۸ و ۳۱۳ و ۳۱۷.

ونقل الحديث عن مسلم فى التاج الجامع للأُصول ۵/ ۳۴۲.

وانظر مقال« نظرة فى أحاديث المهدىّ» فى مجلّة التمدّن الإسلامى، الصادرة فى دمشق

ص:۲۲

وبهذا يُعلم مدى بُعد مثل ذلك القائل عن المصادر الأصيلة التى اهتمّ بأمرها، والتى اعتمد عمل مؤلّفيها حجّة، إلى حدّ الاستدلال بمجرّد عدم ذكرهم لروايةٍ دليلًا على ضعفها، بل وضعها!!

فقد وقع فى أشدّ ممّا نعاه على الآخرين من دعوى خلوّ الكتابين من الخطأ، حيث إنّه اعتمد على حجّيّة ما لم يفعلاه! ونفيصحّة حديث بمجرّد دعوى أنّهما لم يورداه!

وتبيّن عدم اطّلاعه على نفس هذين المصدرين الأساسيّين، وهو يُظهر أنّه مطّلع عليهما، بدعواه عدم إثباتهما شيئاً ممّا يرتبط بالمهدىّ، مع أنّهما أثبتاه وأورداه!

إنّ كلّ هذا، قد حصل على أثر التأرجُح بين الاجتهاد والتقليد فى أمر «نقد الحديث».

ص:۲۳

الفصل الثانی: هل أحادیث المهدیّ مختصّة بالشیعة؟

إنّ أحادیث المهدیّ لم تختصّ بروایتها طائفة من المسلمین، بل هی من أکثر الأحادیث اشتراکاً بین المسلمین، کافّة.

ومن المؤکّد أنّ الأحادیث فی المهدیّ المنتظر المرویّة بطرق أهل السُنّة، والمبشِّرة بالمهدیّ لا تقلّ عن التی رواها الشیعة.

ولکن بعضهم یُحاول- بشتّی الطرق والأسالیب- أن ینسبها إلی الشیعة، ویحسبهم- فقط- المسؤولین عنها، فهو یقول:

ص:۲۴

«وقد تقبّل الفکر الشیعیّ سیلًا من الأساطیر والأحادیث «الموضوعة» عن طریق الموالی، وتسرّب «بعض» منه إلی بعض محدّثی أهل السُنّة الّذین تساهلوا فی الروایة عن أصحاب الفرق المخالفة» «(۱)».

إنّ فی هذا الکلام:

۱- الحکم علی الفکر الشیعی- فقط- بتقبّل هذه الأحادیث.

۲- الحکم علی من نقلها من محدّثی أهل السُنّة بالتساهل، وتسرّب بعض الأحادیث إلیهم.

۳- الحکم علی الأحادیث کلّها بالوضع.

إنّها أحکام قاسیة، لا یحقّ لأحد- له أدنی معرفة بعلوم الحدیث- أن یُطلقها بکلّ رخاء!

وسنجیب عن کلّ واحد من هذه الأحکام بتفصیل، إلّا أنّا نحاول أن نظهر هنا ما فی هذا الکلام القصیر من التهافت

۱- تراثنا وموازین النقد ص ۱۸۵

ص:۲۵

الواضح:

فإذا كان الشيعة هم المتقبّلين لأحاديث المهدىّ، وإنّما «البعض» منها «تسرّب» إلى «البعض» من محدّثى أهل السُنّة!

فلماذا يقول- بعد ثمانية أسطر فقط-:

تُمكن الإشارة إلى «ضخامة» هذا «الركام» الذى رواه أهل السُنّة «وحدهم» «(۱)».

فكيف انقلب «البعضُ المتسرّبُ» إلى «ركامٍ ضخمٍ» بعد ثمانية أسطر فقط من الكلام الأوّل؟!

وإذا كانت الأحاديثُ موضوعةً!

فلماذا يقول- بعدصفحة واحدة فقط-:

أُشير إلى أنّ «الكثير» من هذه الأحاديث مخرّج فى «الصحاح»- باستثناء البخارى ومسلم!- كما خرّج بعضها الحاكم فى المستدرك،

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۸۶

ص:۲۶

وابن حنبل فی مسنده، بالإضافة إلی سنن الدانی، ونعیم بن حمّاد، وغیرها کثیر «(۱)».

ولا حاجة إلی التعلیق علی هذا، بعد وضوح التهافت:

بین کون الأحادیث «موضوعة»، وتسرّب «البعض» منها إلی «المتساهلین» من أهل السُنّة. وبین کون «الکثیر» من هذه الأحادیث، مخرّجاً فی «الصحاح».

لِما بین «الموضوعة» وبین «الصحاح»، وبین «البعض» المتسرّب، وبین «الکثیر» المخرّج، من التهافت والتنافی.

إنّ مثل هذه التصرّفات، لا یصدر عن عارف بمصطلح الحدیث، کما إنّ مثل تلک الأحکام القاسیة لا یصدر ممّن یعرف ما یخرج من رأسه! ویجری به قلمه.

علی أنّ الحکم «بالتساهل» علی أصحاب «الصحاح» لیس إلّاجهلًا بتاریخ الحدیث وتاریخ المحدِّثین، وعدمَ وقوفٍ علی ما عاناه أهل الحدیث فی سبیل جمعه وضبطه وتدوینه وتحریره.

۱- تراثنا وموازین النقد ص ۱۸۶

ص:۲۷

إنّ من ینزل إلی هـذه التخوم الدانیـة فی المعرفـة بالمصـطلحات الحدیثیـة وبتاریـخ الحـدیث وأهله وقواعده، لا یحقّ له أن یقتحم بحر «النقد» الواسع.

وسنبیّن فی الفصول التالیة وجوه البطلان فی أحکامه القاسیة تلک.

ص:۲۸

الفصل الثالث: أحاديث المهدىّ بين الصحّة والضَعْف

إنّ بعضهم يصف أحاديث المهدىّ بأنّها «موضوعة» ويكرّر نسبة «الوضع» لها إلى الشيعة!

ولكن من المسلَّم به عند دارسى علوم الحديث- كافّة- أنّ مثل أحاديث المهدىّ، المثبتة فى الكتب المعتمدة ومنها الصحاح والمسانيد والسنن، ممّا له طرق عديدة وأسانيد متعدّدة، إن لم تكنصحيحة، فهى لا توصف كلّها بالوضع، وإنّما أسوأ ما يجرؤ أحدٌ هو أن يعبّر عنها بالضعف.

والواقع الملموس: أنّ أسانيد أحاديث المهدىّ فيها الصحيح المتّفق عليه، وفيها الحسن، وفيها الضعيف، وقد يكون فيها الموضوع!

ص:۲۹

ولم يعبّر أحدٌ عنها كلّها بالوضع، ولم يصفها بأنّها كلّها موضوعة إلّاثلّة من المتأخّرين، ممّن لا خبرة لهم بالحديث ومصطلحاته، وتبعهم الكاتب فى التعبير «(۱)».

فالحاكم بوضع أحاديث المهدى قد جانب الإنصاف فى أمرين:

الأوّل: أنّه وَصَفَ الأحاديث بأنّها موضوعة، من دون أن يعرف معنى «الوضع» ولا أن يفرّق بينه وبين «الضعف».

وهـذا ممّن يـدّعى الاجتهاد فى نقـد الحديث أمر بعيد! إلّا أن نحمله على اعتماد التقليد فى هذه التسـمية لمن لا خبرة له فى المصـطلح كأحمد أمين، وابن محمود القطرىّ، وأضرابهما.

الثانى: أنّه نقل- عن بعض من سبقه- الحكم بضعف أحاديث المهدىّ، كابن خلدون، وابن حجر، وغيرهما.

ولم يُشر- لا من قريب ولا بعيد- إلى أنّ هناك جمعاً غفيراً من المحدّثين قدصحّحوا أحاديث المهدىّ.

۱- وقد عدّدهم الشـيخ العبّاد، وفنّد مزاعمهم فى الرقم ۴۰ من ردّه على ابن محمود القطرى: أوّلهم رشـيد رضا، وأحمـد أمين، وتبعهم ابن محمود، والكاتب

ص:۳۰

أهذا التصرّف يصدر ممّن يحاول «نقد الحديث» بالطرق العلميّة الرصينة؟!

ومهما يكن، فلماذا يُحاول عبثاً أن يهوّن أمر تصحيح أسانيده، بينما هو يصرّ على تضعيفها، وينقل تضعيف ابن خلدون لها، وبعد أن ينقل مقطعاً من كلامه حول أحاديث المهدىّ، يقول: «وقد تتّبع ابن خلدون هذه الأحاديث بالنقد وضعّفها حديثاً حديثاً» «(۱)».

ثمّ ينسب إلى ابن حجر أنّه أحصى الأحاديث المرويّة فى المهدىّ فوجدها نحو «الخمسين» وقال: إنّها لم تثبتصحّتها عنده «(۲)».

أما كان من حقّ البحث العلمىّ الرصين! أن ينقل عن بعض الأعلام الّذينصحّحوا بعض أحاديث المهدىّ ممّن سبق ابن خلدون، أو عاصره، أو لحقه؟!

والأفضل أن نذكر هنا أسماء المحدّثين والعلماء الّذين أثبتوا أحاديث المهدىّ فى كتبهم، وننقل ما ذكروه حولها

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۸۷

۲- نقل عن: المهدىّ والمهدويّة لأحمد أمين، ص ۱۰۸، دار المعارف- مصر، سلسلة إقرأ

ص:۳۱

من النقد «(۱)» تكميلًا لأطراف البحث «(۲)».

۱- أخرجها عبد الرزّاق (ت ۲۱۱) فى المصنّف، الجزء ۱۱، الأحاديث ۲۰۷۶۹-/ ۲۰۷۷۹.

طبعة حبيب الرحمن الأعظمىّ، منشورات المجلس العلمى الهند.

وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ۷/ ۳۱۵ فى بعض أحاديثه: إنّ رجاله رجال الصحيح.

۲- أخرجها ابن ماجة (ت ۲۷۳) فى السنن ۲/ ۲۲-/ ۲۴، الأحاديث ۴۰۸۲-/ ۴۰۸۸.

طبعة محمّد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء الكتب، عيسى البابى، مصر.

والحديث ۴۰۸۴ إسنادهصحيح، رجاله ثقات، وقال

۱- اعتمدنا فى هذا المجال على كتاب« الإمام المهدىّ عند أهل السُنّة» تأليف الشيخ مهدى الفقيه، المطبوع فى دار التعارف- بيروت، طبعة ثانية سنة ۱۴۰۲ ه

۲- وأمّا القادحون فى الأحاديث فأوّلهم ابن خلدون، وقد نقلنا بعض كلامه، وسيجىء ذكر من قلّده فى ذلك من المتأخّرين من أمثال محمّد رشيد رضا المصرى الشامى، وأحمد أمين المصرى، وابن محمود القطرى، وآخرين

ص:۳۲

الحاكم فيه:صحيح على شرط الشيخين- البخارى ومسلم-.

۳- وأخرجها أبو داود (ت ۲۷۵) فى السنن ۴/ ۱۰۶-/ ۱۰۹، كتاب المهدىّ، الأرقام ۴۲۷۹-/ ۴۲۹۰.

طبعة محمّد محيى الدين عبد الحميد- دار إحياء السُنّة النبوية- مصر.

۴- وأخرجها الترمذى (ت ۲۹۷) فى الجامع الصحيح المسمّى بالسنن، ج ۴، الأحاديث ۲۲۳۰-/ ۲۲۳۲.

طبعة إبراهيم عطوة عوض- شركة مصطفى البابى، مصر.

قال فى اثنين من أحاديثه: حسنصحيح.

۵- وأخرجها الطبرانى (ت ۳۶۰) فى المعجم الكبير، الجزء ۱۰، الأحاديث ۱۲۱۳-/ ۱۲۳۱ فى مسند عبد اللَّه ابن مسعود.

طبعة حمدى السلفى- مطبعة الوطن العربى- بغداد.

۶- وأخرجها الحاكم (ت ۴۰۵) فى المستدرك على الصحيحين ۴/ ۴۶۴ و ۴/ ۵۵۷. ومنها حديث: «... إذا

ص:۳۳

رأيتموه فبايعوه، ولو حَبْواً على الثلج، فإنّه خليفة اللّه المهدىّ».

قال الحاكم: هذا حديثصحيح على شرط الشيخين.

ووافقه الذهبى على ذلك فى ذيله.

۷- أخرجها البغوىّ (ت ۵۱۰) فى مصابيح السُنّة ۱/ ۱۹۲.

(مطبعة محمّد عليصبيح- القاهرة) وعدّ بعضها «من الصحاح» وبعضها «من الحسان».

۸- ابن تيميّة (ت ۷۲۸).

قال فى منهاج السُنّة ۴/ ۲۱۱ (دار إحياء السُنّة النبوية): إنّ الأحاديث التى يحتجّ بها على خروج المهدىّ أحاديثصحيحة، رواها أبو داود والترمذى وأحمد وغيرهم [وأورد بعضها] وهذه الأحاديث غلطَ فيها طوائف أنكروها!

۹- الذهبى (ت ۷۴۸) فى تلخيص المستدرك للحاكمصحّح بعض الأحاديث، فى ذيل ذكر الحاكم لها.

وقال العبّاد: أمّا الذهبى فقدصحّح أحاديث كثيرة من

ص:۳۴

أحاديث المهدىّ فى تلخيص المستدرك.

ذكر ذلك فى الفقرة ۱۹ من مقاله المنشور فى مجلّة الجامعة الإسلامية- المدينة المنوّرة- عدد ۴۵، فى الردّ على ابن محمود القطرى المنكِر للمهدىّ.

۱۰- ابن قيّم الجوزيّة (ت ۷۵۱) فى المنار المنيف فى الصحيح والضعيف، فصل ۴۵،ص ۱۲۹-/ ۱۴۳، ح ۳۲۵ فما بعد، تحقيق أحمد عبد الشافى، ط. دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان ۱۴۰۸ ه.

أورد فيه الأحاديث ۳۲۶-/ ۳۳۹ وقال: وهذه الأحاديث أربعة أقسام:صحاح، وحسان، وغرائب، وموضوعة.

۱۱- ابن كثير الشامى (ت ۷۷۴) فى كتابه النهاية ۱/ ۲۴-/ ۳۲، تحقيق طه محمّد الزينى- دار الكتب الحديثة- مصر.

أورد قسماً من أحاديث المهدىّ وصحّحها.

۱۲- الهيثمى (ت ۸۰۷) فى مجمع الزوائد ۷/ ۳۱۳-/ ۳۱۸ باب ما جاء فى المهدىّ، نشر مكتبة

ص:۳۵

القدسى- ۱۳۵۳ ه، وصحّح بعض أحاديثه.

۱۳- البرزنجى المدنى (ت ۱۱۰۳) فى كتاب «الإشاعة لأشراط الساعة»ص ۸۷-/ ۱۲۱، فصل الحديث عن المهدىّ، وصحّح كثيراً من الروايات الواردة فيه.

۱۴- محمّدصدّيق حسن خان القنوجى (ت ۱۳۰۷) فى كتاب «الإذاعة لِما كان وما يكون بين يدى الساعة» طبع مطبعة المدنى- القاهرة.

قال فيص ۱۱۲-/ ۱۱۳: الأحاديث الواردة فيه- على اختلاف رواياتها- كثيرة جدّاً، وتبلغ حدّ التواتر.

وأحاديث المهدىّ عند الترمذى، وأبى داود، وابن ماجة، والحاكم، والطبرانى، وأبى يعلى الموصلى، وأسندوها إلى جماعة من الصحابة.

فتعرُّضُ المنكِرين لها ليس كما ينبغى.

والحديث يشدّ بعضُه بعضاً، ويتقوّى أمره بالشواهد والمتابعات، وأحاديث المهدىّ بعضُهاصحيح، وبعضها حسن، وبعضها ضعيف، وأمره مشهور بين الكافّة من أهل الإسلام، على ممرّ الأعصار.

ص:۳۶

ونقل عن الشوكانى فى «التوضيح فى تواتر ما جاء فى المهدىّ والمسيح» قوله: الأحاديث الواردة فى المهدىّ التى أمكن الوقوف عليها منها «خمسون» حديثاً، فيها الصحيح، والحسن، والضعيف المنجبر، وهى «متواترة» بلا شكٍّ ولا شبهةٍ.

بل يصدق وصف «التواتر» على ما هو دونها، على جميع الاصطلاحات المحرّرة فى الأُصول.

وأمّا الآثار عن الصحابة المصرِّحة بالمهدىّ، فهى كثيرة- أيضاً- لها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد فى مثل ذلك.

انتهى المنقول عن الشوكانى.

وقالصدّيق حسن خان فى «الإذاعة»:ص ۱۴۵، فى ردّه على ابن خلدون: لا شكّ أنّ المهدىّ يخرج فى آخر الزمان من غير تعيين لشهر وعام، لما «تواتر» فى الأخبار فى الباب، واتّفق عليه جمهور الأُمّة سلفاً عن خلف، إلّامن لا يعتدّ بخلافه.

وإنّماقال به أهل العلم، لورود الأحاديث الجمّة فى ذلك.

فلا معنى للريب فى أمر ذلك «الفاطمى الموعود

ص:۳۷

المنتظر» المدلول عليه بالأدلّة.

بل إنكار ذلك جرأة عظيمة فى مقابلة النصوص المستفيضة المشهورة، البالغة حدّ التواتر.

ونقلصدّيق حسن خان فى الإذاعة،ص ۱۴۶، عن السفارينى الحنبلى فى «لوامع الأنوار» قوله: قد روى عمّن ذكر من الصحابة، وغير من ذكر منهم، بروايات متعدّدة، وعن التابعين ومَن بعدهم، ما يفيد مجموعه العلم القطعى.

فالإيمان بخروج المهدىّ واجب، كما هو مقرّر عند أهل العلم، ومدوّن فى عقائد أهل السُنّة والجماعة.

انتهى كلام السفارينى.

۱۵- العظيم آبادى الهندى (ولد ۱۲۷۳) فى عون المعبود شرح سنن أبى داود ۱۱/ ۳۶۱، تحقيق عبد الرحمن محمّد عثمان، نشر محمّد عبد المحسن، المدينة المنوّرة.

قال فيص ۳۶۱، فى شرح الحديث ۴۲۵۹، فى بداية كتاب المهدىّ: اعلم أنّ المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام على ممرّ الأعصار أنّه لا بُدّ فى آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيّد الدين ...

ص:۳۸

وخرّج أحاديث المهدىّ جماعة من الأئمّة ... وإسناد حديث هؤلاء بينصحيح، وحسن، وضعيف.

وقد بالغ الإمام المؤرّخ عبد الرحمن ابن خلدون المغربى فى تاريخه فى تضعيف أحاديث المهدىّ كلّها، فلم يُصِبْ، بل أخطأ.

۱۶- محمّد بن جعفر الكتّانى (ت ۱۳۴۵) فى نظم المتناثر من الحديث المتواتر، الطبعة الأُولى: المطبعة المولوية بفاس المغرب، سنة ۱۳۲۸، والطبعة الثانية، دار الكتب السلفية- مصر.

فى الحديث رقم ۲۹۸، أحاديث خروج المهدىّ الموعود المنتظر الفاطمى.

فذكر رواية ۲۰ من الصحابة ومخرّجيها، ثمّ قال: وقد نقل غير واحد عن الحافظ السخاوى: أنّها «متواترة» والسخاوى ذكر ذلك فى «فتح المغيث» ونقله عن أبى الحسين الآبرى.

وفى تأليفٍ لأبى العلاء إدريس بن محمّد بن إدريس الحسينى العراقى فى المهدىّ هذا: إنّ أحاديثه متواترة، أو

ص:۳۹

كادت، وجزم بالأوّل [أى التواتر] غير واحد من الحفّاظ.

وفى شرح الرسالة للشيخ جسوس ما نصّه: ورد خبر المهدىّ فى أحاديث، ذكر السخاوى: إنّها وصلت إلى حدّ التواتر.

وفى «شرح المواهب» نقلًا عن أبى الحسن الآبرى فى «مناقب الشافعى» قال: تواترت الأخبار أنّ المهدىّ من هذه الأُمّة.

وفى «مغانى الوفا بمعانى الاكتفا» نقل كلام الآبرى ونصّه: قد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفيصلى الله عليه و آله و سلم بمجىء المهدىّ، وأنّه سيملك سبع سنين، وأنّه يملأ الأرض عدلًا.

وفى شرح عقيدة السفارينى محمّد بن أحمد الحنبلى ما نصّه: قد كثرت بخروجه الروايات حتى بلغت حدّ التواتر المعنوىّ، وشاع ذلك بين علماء السُنّة، حتى عدّ من معتقداتهم.

ثمّ نقل عبارة السفارينى كما أوردهاصدّيق حسن خان فى «الإذاعة» وعقّبها بذكر كلام حسن خان فى ردّ ابن خلدون كما نقلناه.

ص:۴۰

۱۷- المباركفورى (ت ۱۳۵۳) فى تحفة الأحوذى ۶/ ۴۸۴، رقم ۲۳۳۱، تحقيق عبد الرحمن محمّد عثمان، مطبعة الفجالة، مصر، نشر المكتبة السلفية الحديثة.

۱۸- الشيخ محمّد الخضر حسين المصرى (ت ۱۳۷۷) فى مقال «نظرة فى أحاديث المهدىّ» المنشورة فى مجلّة «التمدّن الإسلامى» التى تصدرها جمعيّة التمدّن الإسلامى- بدمشق- سوريا، فى المجلّد ۱۶، العددين ۳۵ و ۳۶، الصادرين سنة ۱۳۷۰.

فقد ردّ فيه رداً حاسماً على منكرى أحاديث المهدىّ، وممّا قال: اعترف ابن خلدون «بأنّ بعض الأحاديث خلص من النقد، إذ قال: فهذه جملة الأحاديث التى خرّجها الأئمّة فى شأن المهدىّ وخروجه آخر الزمان، وكما رأيت: لم يخلص منها من النقد إلّاالقليل والأقلّ».

قال الخضر حسين: ونحن نقول: متى ثبت حديث واحد من هذه الأحاديث وسلم من النقد كفى فى العلم بما تضمّنه من ظهور رجلٍ فى آخر الزمان.

إذ أنّ مسألة المهدىّ لم تكن من قبيل العقائد التى لا تثبت إلّابالأدلّة القاطعة.

ص:۴۱

والصحابة الّذين رويت من طرقهم أحاديث المهدىّ نحو ۲۷صحابياً.

والواقع أنّ أحاديث المهدىّ، بعد تنقيتها من الموضوع والضعيف القريب منه، فإنّ الباقى منها لا يستطيع العالِمُ الباحثُ على بصيرة أن يصرف عنها نظره.

وقال فى خلاصة كلامه: إنّ فى أحاديث المهدىّ ما يُعدّ فى الحديث الصحيح، وبما أنّى درستُ علم الحديث، ووقفت على ما يُميَّز به الطيّب من الخبيث، أرانى مُلجَأً إلى أن أقول- كما قال رجال الحديث من قبلى-: إنّ قضيّة المهدىّ ليست قضيّة متصنّعة.

۱۹- الشيخ منصور على ناصف، فى التاج الجامع للأُصول ۵/ ۳۴۱-/ ۳۴۴، وقال فى شرح غاية المأمول فى ذيله: الباب السابع فى الخليفة المهدىّ رضى اللّه عنه: اشتهر بين العلماء- سلفاً وخلفاً- أنّه فى آخر الزمان لا بُدّ من ظهور رجل من أهل البيت يُسمّى «المهدىّ» وقد روى أحاديث المهدىّ جماعة من خيار الصحابة، وخرّجها أكابر المحدّثين.

ولقد أخطأ من ضعّف أحاديث المهدىّ كلّها كابن

ص:۴۲

خلدون وغيره.

۲۰- الشريف أحمد بن محمّد بن الصدّيق أبو الفيض الغمارى الحسينى المغربى (ت ۱۳۸۰) فى كتابه القيّم: إبراز الوهم المكنون فى كلام ابن خلدون، الذى وضعه للردّ على شبهات ابن خلدون وترّهاته التى لفّقها حول أحاديث المهدىّ المنتظر.

طبع الكتاب فى مطبعة الترقّى فى دمشق الشام عام ۱۳۴۷ ه.

قال الصدّيق فى مقدّمته: ظهور الخليفة الأكبر ... محمّد ابن عبد اللّه المنتظر، قد تواترت بكونه من أعلام الساعة وأشراطها الأخبارُ، وصحّت عن رسول اللّهصلى الله عليه و آله و سلم فى ذلك الآثار، وشاع ذكره وانتشر خبره بين الكافّة من أهل الإسلام على ممرّ الدهور والأعصار.

فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره- تصديقاً لخبر الرسول- محتّم لازب.

ثمّ نقل الصدّيقُ الأقوال بتواتر حديث المهدىّ، عن علماء الأُمّة ومؤلّفاتهم، منهم: الآبريصاحب مناقب

ص:۴۳

الشافعى، والسخاويصاحب فتح المغيث، والسيوطى فى الفوائد المتكاثرة فى الأحاديث المتواترة، وفى اختصاره:

الأزهار المتناثرة وغيرهما من كتبه، وابن حجر الهيتمى فى الصواعق المحرقة، وغيره من مصنّفاته، والزرقانى فى المواهب اللدنيّة، وجمّ غفير من الحفّاظ النقّاد للحديث، والمحدّثين المتقنين لفنون الأثر.

ثمّ نقل كلمات القنوجى فى الإذاعة، والسفارينى فى الدرّة المضيّة فى عقيدة الفرقة المرضيّة، وشرحه المسمّى:

لوامع الأنوار، حيث قال: وقد كثرت بخروجه الروايات حتى بلغت حدّ التواتر المعنوى، وشاع ذلك بين علماء السُنّة حتى عُدَّ ذلك من معتقداتهم.

وقد روى عمّن ذُكر من الصحابة وغير من ذُكر منهم، روايات متعدّدة، وعن التابعين من بعدهم، ممّا يُفيد مجموعهُ «العلم القطعىّ».

ثمّ عقد الصدّيق فصلًا فى البحث عن «التواتر» وتعريفه، واختلاف الناس فيه، وهو الفصل الأوّل.

ثمّ ذكر رواة أحاديث المهدىّ على كثرتهم، وقال فى

ص:۴۴

نهاية الفصل: المراد بالتواتر المعنوىّ: أنّ القدر المشترك هو المتواتر.

فقال: فكلّ قضيّة منها باعتبار إسناده لم يتواتر، ولكن «القدر المشترك» فيها، وهو «وجود الخليفة المهدىّ آخر الزمان» تواتر باعتبار المجموع.

ثمّ تصدّى لابن خلدون- الذى أصبح مرجعاً للمنكرين- فنقل كلامه المذكور فى فصل من مقدّمته بعنوان: «أمر الفاطمىّ، وما يذهب إليه الناس من شأنه، وكشف الغطاء عن ذلك» «(۱)».

حيث قال: إعلم أنّ المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام على ممرّ الأعصار: أنّه لا بُدّ فى آخر الزمان من ظهور رجلٍ من أهل البيت، يؤيّد الدين، ويُظهر العدل، ويتّبعه المسلمون، ويستولى على الممالك الإسلامية، ويُسمّى بالمهدىّ، ويحتجّون فى الباب بأحاديث خرّجها الأئمّة ...

إلى آخر كلامه .. حيث ذكر الأحاديث ونقدها حديثاً

۱- مقدّمة ابن خلدون، ص ۳۱۱، طبع المكتبة التجارية- مصر

ص:۴۵

حديثاً، وضعّف أكثرها.

فبدأ الصدّيق الغمارى بنقض كلامه حرفاً حرفاً، وكشف الغطاء عن أهدافه كشفاً، وأبرز أوهامه إبرازاً، وناقش تضعيفاته للأحاديث، وأثبت خطأه فى نقده.

إلى أن نقل قول ابن خلدون: فهذه جملة الأحاديث التى خرّجها الأئمّة فى شأن المهدىّ وخروجه آخر الزمان.

فقال الصدّيق رادّاً عليه: إنّ جميع ما ذكره من الأحاديث «ثمانية وعشرون» حديثاً، لكنّ الوارد فى الباب أضعاف أضعاف ذلك.

وها أنا مورد من أخبار ما أُكمل به المائة من المرفوعات والموقوفات، دون المقطوعات، إذ لو تتّبعتها، خصوصاً الوارد عن أهل البيت، لأتيتُ منها بعدد كبير، وقدر غير يسير.

ثمّ أورد الحديث «التاسع والعشرين» إلى «المائة»، ثمّ قال فى آخر الفصل: ولنقتصر على هذا القدر من الوارد فى المهدىّ، فإنّه لا محالةَ مُبطلٌ لدعوى الطاعن [ابن خلدون].

وإلّا، فالأخبار فى الباب كثيرةٌ جدّاً، ولو جمع منها

ص:۴۶

الوارد عن خصوص أئمّة أهل البيت لكان مجلّداً حافلًا.

انتهى كلام الصدّيق الغمارى رحمه الله.

يقول الجلالـلى: ومن هنـا فـإنّ الاعتماد على (۲۸) حـديثاً فقـط، ونقـدها، يُعتبر عملًا ناقصاً، حتى لو توصّل إلى ضـعفها جميعاً، لفرض وجود أحاديث كثيرة أُخرى لم ينقدها ولم يفحص أسانيدها.

فكيف يدّعى عدمصحّة الأحاديث كلّها، وكيف يطمئنّ إلى النتيجة المعتمدة على الاستقراء الناقص؟!

مع أنّ ابن خلـدون نفسه لم يدّع ضـعف الأحاديث كلّها، بل اعترف بوجود الصـحيح- ولو قليلًا- فيها، حيث قال عن أحاديث المهدىّ التى نقدها ما نصّه: وهى كما رأيت لم يخلص منها من النقد إلّاالقليل أو الأقلّ.

ولَنِعم ما قال الصدّيق فى ردّه:

وقد عرفت استنقاذنا- بالحقّ- لها عن نقده- بالباطل-، وأنّ نقده لم يبق موجّهاً إلّافى القليل أو الأقلّ، عكس ما قال.

ص:۴۷

وعلى فرض تسليم دعواه، وأنّه لم يسلم منها إلّاالقليل أو الأقلّ منه: فما الشبهة- عنده- فى دفع ذلك القليل السالم من النقد؟!

وما الاعتذار عن عدم قبول ذلك الأقلّ الذى اعترف بصحّته؟! وأقرّ بخلاصه من النقد وسلامته؟!

إنّما هو عنادٌ ظاهر، واختفاء عن الحقّ واضح، وتكبّر عن الإذعان لِما لم يوافق الهوى والمزاج.

فكم رأيناه يحتجّ بأحاديث أفراد، ليس لها إلّامخرج واحد، وفى ذلك المخرج- أيضاً- مقالٌ!

نعم، تلك لا ضررَ فيها على الناصبة.

وهذه الأحاديث المتواترة [فى المهدىّ]، غير موافقة لأُصول مذهب

ص:۴۸

النواصب والخوارج.

فلذلك انتقد منها ما وجد له سبيلًا ولو فى غير محلّه ...

يقول الجلالـلى: والحقّ أنّ الشـريف أحمـد الصـدّيق الغمـارىّ قـد أحفى القول فى إثبـات الحقّ فى المسألـة والردّ على باطل المنكرين للمهدىّ، بما لا مزيد عليه، وأبدى بطولة فى العلم والمعرفة بعلوم الحديث، مع أدب جمّ وباع طويل وصدر رحب، بما يجب أن يشـكر عليه، جزاه اللّه عن الإسلام والمسلمين خيراً.

ويا حسرةً على الذى يقول لمثل هذا العالم المخلص: إنّه «من أنصار القديم لِقدمه»!

۲۱- ناصـر الدين الألبانى الشامى (معاصـر) نشـر بعنوان «حول المهدىّ» بحثاً فى حقل «من القرّاء وإليهم» من مجلّة «التمدّن الإسـلامى» الدمشقيّة، فى الجزءين ۲۷ و ۲۸، الصفحة ۶۴۲، للسنة ۲۲.

قال فيه: فليعلم أنّ فى خروج المهدىّ أحاديث كثيرةصحيحة، قسم كبير منها له أسانيدصحيحة.

ص:۴۹

ثمّ أورد قسماً منها، ونقل كلامصدّيق حسن خان فى «الإذاعة» وقال بعنوان: «شُبهات حول أحاديث المهدىّ»: إنّ السيّد رشيد رضا وغيره لم يتّبعوا ما ورد فى المهدىّ من الأحاديث حديثاً حديثاً، ولا توسّعوا فى طلب ما لكلّ حديثٍ منها من الأسانيد.

ولو فعلوا، لوجدوا فيها ما تقوم به «الحجّة» حتى فى الأُمور الغيبيّة التى يزعم البعضُ أنّها لا تثبتُ إلّابحديث متواتر.

وممّا يدلّك على ذلك: أنّ السيّد رشيد رحمه الله ادّعى أنّ أسانيدها لا تخلو من شيعىّ!

مع أنّ الأمر ليس كذلك على إطلاقه، فالأحاديث الأربعة التى أوردها ليس فيها رجل معروف بالتشيّع.

إلى أن يقول الألبانىّ:

وخلاصة القول: إنّ عقيدة خروج المهدىّعقيدة ثابتة متواترة عنهصلى الله عليه و آله و سلم، يجب الإيمان بها، لأنّها من أُمور الغيب، والإيمان بها منصفات

ص:۵۰

المتّقين، كما قال تعالى: «الم* ذلك الكتاب لا ريب فيه هُدىً للمتّقين* الّذين يؤمنون بالغيب».

وإنّ إنكاره لا يصدر إلّامن جاهلٍ أو مُكابرٍ.

۲۲- الشيخ عبد المحسن بن حمد العبّاد المدنى، عضو هيئة التدريس فى الجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة (المعاصر) فى محاضرة «عقيدة أهل السُنّة والأثر فى المهدىّ المنتظر» ألقاها فى الجامعة المذكورة، ونشرت فى مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد الثالث، من السنة الأُولى، لشهر ذى القعدة سنة ۱۳۸۸ ه.

وقد احتوت على عناصر عشرة، هى:

الأوّل: ذكر أسماء الصحابة الّذين رووا أحاديث المهدىّ، عن رسول اللّهصلى الله عليه و آله و سلم، وعددهم- عنده- ستّة وعشرون.

الثانى: ذكر أسماء الأئمّة الّذين خرّجوا الأحاديث فى كتبهم، وعددهم ثمانية وثلاثون، منهم: أبو داود، والترمذى، وابن ماجة، والنسائى، وأحمد، وابن حبّان،

ص:۵۱

والحاكم، وابن أبى شيبة، وأبو نعيم الأصفهانى، والطبرانى، والدارقطنى، وأبو يعلى الموصلى، والبزّار، والخطيب، وابن عساكر، والديلمى، والبيهقى، وغيرهم من الأئمّة والمحدّثين والعلماء.

الثالث: ذكر الّذين أفردوا مسألة المهدىّ بالتأليف، وهم: أبو خيثمة، وأبو نعيم، والسيوطى، وابن كثير، وابن حجر المكّى الهيتمى، والمتّقى الهندى، والملّا على القارى، والشوكانى، والأمير الصنعانى، وغيرهم.

الرابع: ذكر الّذين حكوا تواتر أحاديث المهدىّ.

الخامس: ذكر بعض ما ورد فى الصحيحين [البخارى ومسلم] من الأحاديث التى تبشّر بالمهدىّ، ولها تعلّق بشأنه.

السادس: ذكر بعض الأحاديث بشأن المهدىّ.

السابع: ذكر بعض العلماء الّذين احتجّوا بأحاديث المهدىّ.

الثامن: ذكر من حكى عنه إنكار أحاديث المهدىّ.

مع مناقشة كلامه.

ص:۵۲

التاسع: ذكر ما يُظنّ تعارضه مع الأحاديث الواردة فى المهدىّ.

العاشر: كلمة ختاميّة.

وقال فى آخر الفصل السابع: وليعلم أنّ الأحاديث فى المهدىّ قد تلقّتها الأُمّة من أهل السُنّة والأشاعرة بالقبول.

وردّ على كلام ابن خلدون مفصّلًا.

وقال فى الكلمة الختاميّة:

إنّ أحاديث المهدىّ الكثيرة- التى ألّف فيها المؤلّفون وحكى تواترها جماعةٌ، واعتقد موجبها أهل السُنّة والجماعة وغيرهم- تدلّ على حقيقة ثابتة بلا شكّ من حصول مقتضاها فى آخر الزمان ...

وقال: فلاعبرة بقول من قفا ماليس له بهعلمٌ فقال: إنّالأحاديث فى المهدىّ لا تصحّ نسبتُها إلى رسول اللّهصلى الله عليه و آله و سلم، لأنها من وضع الشيعة!

ص:۵۳

وإذن، فإنّ أحاديث المهدىّ على كثرتها وتعدّد طرقها وإثباتها فى دواوين أهل السُنّة، يصعب كثيراً القول بأنّه لا حقيقة لمقتضاها، إلّاعلى جاهل، أو مكابر، أو مَنْ لم يُمعن النظرَ فى طرقها وأسانيدها، ولم يقف على كلام أهل العلم المعتدَّ بهم فيها.

والتصديق بها داخل فى الإيمان بأنّ محمّداً رسولُ اللَّهصلى الله عليه و آله و سلم، لأنّ من الإيمان بهصلى الله عليه و آله و سلم تصديقه فيما أخبر به، وداخل فى الإيمان بالغيب الذى امتدح اللَّه المؤمنين به، بقوله: «الم* ذلك الكتاب لا ريب فيه هُدىً للمتّقين* الّذين يؤمنون بالغيب».

۲۳- عبد العزيز بن باز السعودىّ الوهابىّ (معاصر) رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، فى تعليق له على محاضرة الشيخ عبد المحسن العبّاد، التى ذكرناها آنفاً، نشر فى مجلّة الجامعة نفسها، العدد ۳، السنة الأُولى ۱۳۸۸، فى

ص:۵۴

ذيل المحاضرة ذاتها.

قال فيه:

أمر المهدىّ معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل «متواترة» وقد حكى غيرُ واحد من أهل العلم تواترها.

وهى متواترة تواتراً معنوياً، لكثرة طرقها، واختلاف مخارجها، وصحابتها، ورواتها، وألفاظها، فهى- بحقٍّ- تدلّ على أنّ هذا الشخص الموعود به أمره ثابت، وخروجه حقّ.

وقال: وقد رأينا أهل العلم أثبتوا أشياء كثيرة بأقلّ من ذلك.

والحقّ أنّ جمهور أهل العلم، بل هو الاتّفاق: على ثبوت أمر المهدىّ، وأنّه حقّ، وأنّه سيخرج فى آخر الزمان.

وأمّا من شذّ من أهل العلم- فى هذا الباب- فلا يُلتفتُ إلى كلامه فى ذلك.

ص:۵۵

۲۴- وللشيخ عبد المحسن بن حمد العبّاد- أيضاً- مقال بعنوان «الردّ على من كذّب بالأحاديث الصحيحة الواردة فى المهدىّ» نشر فى مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العددين ۴۵ و ۴۶، الأوّل والثانى من السنة ۱۲.

ردّ فيه بحزم وتفصيل على القاضى ابن محمود القطرىّ رئيس المحاكم فى دولة قطر، فيما كتبه فى رسالة سمّاها «لا مهدىّ يُنتظر بعد الرسول خير البشر».

وهو ردّ قوىّ، ومتين، ومستوعبٌ لجميع ما عرضه ذلك الكاتب وغيره من البحوث، وأجاب عن اعتراضاته وسلبيّات ما نسبه إلى قضيّة المهدىّ.

والنتيجة: أنّنا- وإن أطلنا الموقف مع هذه القائمة لأسماء منصحّح أحاديث المهدىّ- فإنّ الذى قصدناه من هذه الإطالة:

۱- أن يطّلع القرّاء الكرام على وجهات نظر المصحّحين للحديث، من دون الاقتصار على ذكر المضعِّفين له.

۲- أن ندلّ على عدم موضوعيّة من تعمّد إخفاء هذه التصحيحات، وعدم ذكر شىء منها، مع أنّه يدعو إلى

ص:۵۶

البحث العلمىّ الرصين!

مع أنّ إكمال البحث غير ممكن إذا أغفلنا هذه المجموعة من الآراء وخاصّة ما فى كتب المتأخّرين من المعلومات القيّمة.

«فإنْ كانَ» المتعمّد للإخفاء «لا يَدْرى» عن هذه المعلومات شيئاً «فتلك مصيبةٌ» على علمية البحث الذى يُقدم عليه ورصانته.

«وإنْ كان يَدْرى» بها، ولكنّه تغافل ولم يذكرها فى بحثه «فالمصيبةُ أعظمُ» عليصدق نيّته وإخلاصه وأمانته.

ص:۵۷

الفصل الرابع: أحاديث المهدىّ بين الأصل والتفاصيل

إنّ من الواضح لدى أهل العلم: أنّ أصلَ أمرٍ ما قد يكون ثابتاً ومتيقّناً، لكن تكون خصوصيّاته مشكوكةً ومختلَفاً فيها.

ولا يختلف الأمر فى ذلك بين أن يكون من المنقولات أو المعقولات.

فقد يتّفق الناقلون على مجىء زيد- مثلًا- لكن يختلفون فى مجيئه راكباً، أو ماشياً.

فيتركّب كلّ خبر من عنصرين: «أصل الشىء» و «حالة الشىء»، والأوّل ربّما يكون متّفَقاً عليه، والثانى

ص:۵۸

يكون مشكوكاً فيه.

وإذا ترتّب حكمٌ من تكليف أو اعتقاد، أو أثر، على الأصل، التزم به، لعدم الخلاف فيه، وأمّا الحالة فلا دليل على ثبوتها، ولا يترتّب عليها أحكام الأصل، كما أنّ اختلافها لا يؤثّر فى ثبوت الأصل.

ومثل هذا واقع فى كثير من الملتزَمات الدينيّة، سواء العمليّة، أم الاعتقادية.

فالحجّ مثلًا، واجب شرعىّ، ولا خلاف فى أصل وجوبه ومهمّات أعماله كالإحرام والطواف والسعى، بين الأُمّة الإسلاميّة، لكنّ الخلاف فى جزئيات كلّ ذلك واقع لا محالة، من دون أن يؤثّر فى أصل الوجوب.

وفى مقام العمل يلتزم العامل بما يترجّح عنده من أوجه العمل، أو يتخيّر بين الأفعال والوجوه المتعدّدة.

ومن المعلوم أنّ الخلاف الواسع بين الفقهاء فى المذاهب المختلفة، وحتى فقهاء المذهب الواحد، غير مؤثّر فى أحكام أُصول الواجبات والمحرّمات، المسلَّمة، ولا يسرى التشكيك من الجزئيّات والتفاصيل، إلى الكلّيّات والمسلَّمات.

ص:۵۹

وكذلك فى المعتقدات: فإنّ من أُصول الدين الإسلامىّ وأُسسه الاعتقاد بالمعاد، وبما فيه من الحساب والميزان والصراط والجنّة والنار، لقيام الأدلّة على أنّ كلّ ذلك حقّ لا ريب فيه، جاءت بذلك الآيات والأحاديث المتواترة، حتى أصبح من ضروريات الدين الإسلامىّ.

مع أنّ الخلاف واسع فى تفاصيل كلّ ذلك، وليست الجزئيّات التى ورد بها بعض الروايات بتلك المثابة من الوضوح والمسلّميّة والثبوت.

لكنّ الخلاف فى الجزئيّات غير مؤثّر فى اليقين بالكلّيّات، والاتّفاق عليها إلى حدّ عدّها من الضروريات.

وكذلك مسألة المهدىّ المنتظر، فإنّ أصل خبرها يقينىّ أجمع المسلمون على الالتزام به، لورود الأخبار المتضافرة به، أمّا تفاصيلها وخصوصيّات أحوال المهدىّ وشؤون مجيئه، ومدّة بقائه، وكيفيّة حكمه، وحتى شؤونه الشخصيّة من اسمه، وحليته، وغير ذلك، فإنّ كلّ ذلك ليس بمنزلة الأصل، ولم ترد بها إلّاأخبار آحاد، فيُبنى الاعتماد فيها على حجّيّة الأخبار المنقولة تلك، وهى قابلة للنقد حسب المناهج المختلفة، إن سنداً، أو متناً، أو قياساً إلى الأدلّة

ص:۶۰

الأُخرى، وبالمقارنة بسائر الأخبار، والترجيح بينها، أو عقلًا للتأمّل فى مدلولاتها ومضامينها.

وإذا أدّى النقد إلى عدم اعتبار شىء من التفاصيل، فإنّ ذلك لا يؤثّر فى ثبوت أصل حديث المهدىّ، وخبره المجمع عليه بين المسلمين، والذى جاءت به الأخبار الصحيحة، وتواترت به، وهو «مجىء رجلٍ من أهل بيت الرسول يُسمّى المهدىّ، فى آخر الزمان ليجدّد الدين، ويملأ الدنيا عدلًا» فهذا أمر لم يختلف فيه اثنان من المسلمين، وهذا الأصل هو المعنى المدّعى «تواتره» وثبوته، من مجموع الأخبار والأحاديث الواردة فى باب «المهدىّ».

فمهما كانت التفاصيل باطلةً أو فاسدةً وغير ثابتة، فإنّ ذلك لا يمسّ ثبوت «أصل حديث المهدىّ» بشىء.

ألم يكن من الأفضل أن يفرّق العاقل فى سطر واحد بين الأصل والتفاصيل فيقول:

إنّ وجود إمام باسم المهدىّ وردت بخروجه فى آخر الزمان أخبار وروايات كثيرة، وكتبت من أجله آلاف الصحائف، ورويت حوله عشراتُ

ص:۶۱

الروايات بمئات الأسانيد هو حقيقة ثابتة، وعليها اتّفاق جمهور المسلمين على اختلاف طوائفهم.

فلو كانت تفاصيلها غير قابلة للقبول، حسب عقل أحَدٍ! أو ضعيفة السند، لم تقم الحجّةُ به، أو غير متّفق عليها حسب المعروف من مذاهب المسلمين! فهذا هو الذى ينبغى أن يكون منشأً للبحث والجدل؟!

أمّا عرض بعض التفاصيل، غير المقبولة، حسب عقل شخص واحد، وجعلها ملاكاً للحكم على كلّ القضيّة وحتى أصلها الثابت، ووصفها بالوضع والبطلان، وجعل ذلك دليلًا للتهجّم على أصل الحديث، فهذا خارج عن مناهج نقد الحديث، بل خارج عن أبسط قواعد المنطق، وهو قياسٌ مع أكثر من فارق!

وقدصرّح المحدِّث الصدّيق الغمارىّ بما قلناه، وجعل المراد ب «التواتر المعنوىّ»: القدر المشترك من مجموع الأحاديث، وقال: كلّ قضيّة منها باعتبار إسنادها لم يتواتر، والقدر المشترك فيها وهو «وجود الخليفة المهدىّ

ص:۶۲

آخر الزمان» تواتر باعتبار المجموع «(۱)».

والأجنبىّ عن علوم الحديث لم يفهم هذا الاصطلاح، يقف يتساءل مستنكراً:

ما هو معنى التواتر؟

هذه الأحاديث لا تتّفق على شىء!

أقول: كيف لاتتّفق على شىء، وقد اتّفقت على القدر المشترك وهو «وجود شخص من آل الرسولصلى الله عليه و آله و سلم يظهر فى آخر الزمان»؟!

أليس هذا المعنى، قد أجمعت عليه أحاديث المهدىّ؟!

لكن الجاهل يحاول تسفيه «التواتر» ويقول- بسخريّة الجُهّال-: إنّ المؤمنين بصحة السند فقط، لا تعنيهم هذه الأسئلة؟!

إنّه خروج عن حدود الأدب اللّازم توفّره فى من يرتبط بالكتب، والقلم، وليس مقبولًا فى المحاضرات العلميّة.

۱- إبراز الوهم المكنون، للصدّيق، الفصل الأوّل

ص:۶۳

وهو أُسلوب استفزازىّ، يثير النفوس.

فهل العلماء والجهابـذة الّذين نقلنا أقوالهم واعترافاتهم بتواتر أحاديث المهدىّ فى «الأصل المشترك» منها بالخصوص، يُخاطَبُون بمثل هذا الكلام السخيف؟!

مع أنّ الأحاديث المشتملة على الشؤون الخاصّة، لم تدخل فى دعوى التواتر المعنوىّ، حتى يُستدلّ ببطلانها على بُطلان أصل القضيّة!

ص:۶۴

الفصل الخامس: مسألة المهدىّ بين السلبيّات والإيجابيّات

لقد حاول البعض الإيحاء ببطلان أحاديث المهدىّ المنتظر بطرق شتّى:

فمن ناحية تضعيف أسانيدها، تارة.

وهذا ما لم يفلح فيه، لما عرفت من اتّفاق أهل الحديث من العلماء كافّةً عليصحّة قسم منها، بحيث لا يقبل الإنكار.

فلجأ إلى النغمة القديمة التى ضرب على وترها المستشرقون الحاقدون على الإسلام المحمّدى، وتبعهم أذنابهم المستغربون من أمثال أحمد أمين المصرى، وهى:

ص:۶۵

اتّهام الشيعة بوضع أحاديث المهدىّ المنتظر.

وسيأتى منّا كلام حول تفنيد هذه المزعومة الباطلة.

فاعتمد على عنصرين هما بيت القصيد فى بحثه:

الأوّل: عدم معقولية مجموعة من الأحاديث المنقولة فى شأن المهدىّ، وهو ما يسمّيه بالنقد العقلى للحديث.

الثانى: استغلال مجموعة من أهل الدنيا والمشعوذين والخلفاء، لفكرة المهدىّ المنتظر، لادّعائهم المهدوية، والتحايل على الناس بذلك، ممّا لا تخفى أضراره وأخطاره على الدين والأُمّة، ماضياً، ومستقبلًا.

وقد ركّز فى خلال ذلك على سلبيّات للقضيّة.

فنقول:

أمّا الأمر الثانى: فممّا لا ريب فيه أنّ مسألة المهدىّ قد استغلّت من قبل الكثيرين فى طول تاريخنا المديد، وحتى هذه الأيّام.

فادّعاها بعض المشعوذين ممّن يحاول السيطرة على عقول الناس وأفكارهم باستخدام هذا الاسم المقدّس الذى يأمل الناس فيصاحبه: الهدى والخير والعدل.

ص:۶۶

كما قد أُلصقتْصفة «المهدىّ» ببعض الثوّار المصلحين، من قبل أنصارهم تفاؤلًا بأن يكون هو الموعود به على لسان الرسولصلى الله عليه و آله و سلم.

إلّا أنّ هذا الاستغلال، ليس مَدعاةً لإنكار أصل حقيقة المهدىّ الذى هو من الثوابت عند المسلمين على طول التاريخ.

ووجود الخطأ فى التطبيق، أو سوء النوايا فى بعض الأحيان، وتعمّد البعض للدجل، لا تؤدّى إلى إنكار الحقيقة الثابتة.

وبهذا الصدد أجاب الشيخ محمّد الخضر حسين، فقال:

وإذا أساء الناس فهم حديث نبوىّ، أو لم يُحسنوا تطبيقه على وجهه الصحيح، حتى وقعت وراء ذلك مفاسد، فلا ينبغى أن يكون داعياً إلى الشكّ فيصحّة الحديث، والمبادرة إلى إنكاره.

فإنّ النبوّة حقيقة واقعة بلا شبهة، وقد ادّعاها أُناس كِذباً وافتراءاً، وأضلّوا بدعواهم كثيراً من الناس، مثل ما تفعله طائفة القاديانية، اليوم.

ص:۶۷

فليس من الصواب إنكار الحقّ من أجل ما لصق به من باطل «(۱)».

وكذلك الخلافة عن الرسول، منصب حقّ، لكن لا يمكن إنكارها باعتبار استيلاء مجموعة من الجهلة والقتلة والظلمة والفسقة، على أريكتها، وتسمية الواحد منهم نفسه «أمير المؤمنين!».

وقال ناصر الدين الألبانى: إنّ كثيراً من الأُمور الحقّة يستغلّها مَنْ ليس أهلًا لها.

فالعلم- مثلًا- يدّعيه بعض الأدعياء، وهو فى الواقع من الجهلاء.

فهل يليق بعاقلٍ أن ينكر العلم بسبب هذا الاستغلال؟!

فكذلك فلنعالج عقيدة المهدىّ، فنؤمن بها كما جاءت فى الأحاديث الصحيحة، ونُبعد عنها ما أُلصق بها بسبب أحاديث ضعيفة [أو أعمال أُناس جاهلين أو مغرضين].

وبذلك نكون قد جمعنا بين إثبات ما ورد به الشرع

۱- نظرة فى أحاديث المهدىّ المنشور فى مجلّة« التمدّن الإسلامى» الدمشقيّة

ص:۶۸

وبين الإذعان لما يعترف به العقل السليم «(۱)».

وقال العبّاد: إنّ وجود مُتَمَهْدِين من المجانين وأشباه المجانين، يخرجون فى بعض الأزمان، ويحصل بسببهم على المسلمين أضرار كثيرة، لا يؤثّر فى التصديق بمَنْ عناه الرسولصلى الله عليه و آله و سلم فى الأحاديث الصحيحة، وهو «المهدىّ الذى يصلّى عيسى بن مريم عليه السلام خلفه».

وما ثبت عن رسول اللَّه صلى الله عليه و آله و سلم يجب التصديق به، ويجب القضاء على كلّ مُتَمَهْدٍ، أو غير مُتَمَهْدٍ يُريد أن يشقّ عصا المسلمين ويفرّق جماعتهم.

والواجب قبول الحقّ وردّ الباطل، لا أن يُردَّ الحقّ ويُكذَّبَ بالنصوص، من أجل أنّه ادّعى مقتضاها مدّعون مُبطلون دجّالون «(۲)».

وها هم المسلمون- كافّة- يتصدّون لكلّ ادّعاء مزيّف بالمهدويّة من قبل الدجّالين.

۱- مقال حول المهدىّ، فى مجلّة التمدّن الإسلامى- الدمشقيّة

۲- الردّ على من أنكر المهدىّ، المنشور فى مجلّة الجامعة الإسلاميّة- المدينة المنوّرة، العدد ۴۵

ص:۶۹

وهـا هم الشـيعة الإماميّـة، وهم أكثر الطوائف دعوةً ودعـاءاً للمهـدىّ المنتظر باعتبـاره إماماً لهم، وينادون باسـمه علناً، يقفون ضـدّ كلّ دعاوى المهدوية بالباطل، مثل موقفهم المشرّف ضدّ البابية التى تزعّمها «على محمّد الشيرازى» فى القرن الماضى.

وقد أفتى علماؤهم بوجوب قتله، فأُعدم.

وكذلك هم بالمرصاد لكلّ من تُسوّل له نفسه مثل تلك الدعوى من المبطلين!

إلّا أنهم، مثل سائر المسـلمين، ينتظرون المهـدىّ الموعود الـذى «يملؤ الأرض عدلًا بعدما مُلئت ظلماً وجوراً» ويميّزونه بما ثبت عندهم من علامات الظهور، ووضوح برهان ذلك النور.

وأوّل كلّ أدلّته وعلاماته إجماع المسلمين على قبوله، واستقبال دعوته والدخول فى رايته وحزبه.

وأمّا دعوى عدم معقوليّة ما جاء فى أحاديث المهدىّ:

فإنّما مثّل لذلك ببعض الأحاديث المشتملة على تفاصيل الحديث عن شؤون المهدىّ.

ص:۷۰

وسواءً كان المعترض محقّاً فى دعواه عدم المعقوليـة، أم كان مبطلًا؟ فإنّ تلك الأحاديث، إنّما هى آحاد جاءت من طريق الأفراد فهى-صحّت أو ضعفت- لا تشكّل حجّة شرعيّة، وليست هى معتمد العلماء، ولا تدخل فى البحث عندهم، لأنّها لا تفيد علماً، ولا عملًا.

وليست هى إلّاكسائر الأحاديث الواردة فى قصص الأنبياء الماضين، وأحاديث سيرة النبيّصلى الله عليه و آله و سلم والصحابة، وأخبار التاريخ وحوادثه، وغير ذلك من الأُمور التى يعتمد اعتبارها والالتزام بها على عرضها ومقارنتها وغربلتها وتمييزها سنداً، ومتناً، ثمّ الترجيح بينها، واختيار الأوفق للأدلّة منها.

فليس ما عرض فى هذا المجال خاصّاً بأحاديث تتحدّث عن المستقبل فقط، بل أحاديث الماضى- وحتى الحال- تحتاج إلى مثل هذا النقد، المستلهَم أساساً من مزاولات العرف، وقرائن الحال والمقال.

والملاك فى الجميع- الماضى والحال والمستقبل- واحد، وهو كونها جميعاً من «الغيب» الذى لا يُعلم إلّاعن طريق

ص:۷۱

المخبر الصادق، والعارف.

وبما أنّه من المنقول ويعتمد على السماع، فالملجأ الوحيد هى الأخبار والأحاديث الراوية لذلك، لا غير.

ولكنّ الأمر بالنسبة إلى المؤمنين بالنصوص الدينيّة مختلف، فلو جاء القرآن الكريم، الذى هو «الوحى المعجز» أو جاء به الحديث الشريف، الذى هو «وحىٌ غير معجز» فإنّهم يؤمنون بذلك اعتماداً على الإيمان باللَّه والرسول.

والسرّ فى ذلك: أنّ اللَّه تبارك وتعالى، وإن كلّفنا بالاستمداد من العقل وتحكيمه، إلّاأنّ ذلك متصوّر فيما طريقه العقل فقط، وأمّا ما لا طريق للعقل فى الحكم فيه فإنّه تعالى كلّفنا باتّباع الرسل، والأخذ منهم، والاعتماد على ما ينقلونه من أخبار الشرع وغيره، واتّباعهم فيما يفعلونه والتزام ما يقرّرونه.

فالشرائع السماوية تعتمد على عنصر «التبليغ» ويتقرّر الواجب على المسلم عند «البلوغ».

ومهمّة الرسل هو إيصال الأحكام والحقائق والمعارف إلى البشر، وإتمام حجّة البلوغ عليهم.

ص:۷۲

أمّا المؤمنون فهم مكلّفون بالتزام ما وصل إليهم وبلغهم من كلام الرسل.

قال اللّه تعالى: «وما آتاكم الرسولُ فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا» «(۱)».

ولمّا كانت الشريعة الإسلامية تعتمد عنصر النقل والبلوغ، فقد قرّر علماء الدراية والمصطلح، قواعد محكمة متينة لضبط أُمور الرواية والنقل، وهى قواعد لم تسبقهم الأُمم فى كلّ الحضارات إلى ذلك، سواء فى ذلك الإلهيّة أم غيرها.

وقد أصبح النصّ الإسلامى على أثر ذلك من أحكم النصوص المعتمدة على أُسس من العرف والوجدان والعقل، فى تحديد الطرق المأمونة فى «توثيق النصوص».

وهذا من فضل اللّه على هذه الأُمّة المحمّدية، إذ وُفِّق علماؤهم لبذل الجهود الكريمة لحفظ هذا الدين وهذا التراث، وصيانة أُصوله وفروعه من التحريف والتصحيف، والحمد للّه ربّ العالمين.

۱- الحشر ۵۹: ۷

ص:۷۳

ومن هنا، فإنّ الحديثالشريف إذاصدر من النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم، وثبت نقله، وصحّ طريقه، وسلم متنه، وبلغ الإنسان نصّه، فهو مُلزم باعتقادصدقه تصديقاً للنبيّصلى الله عليه و آله و سلم، والتزاماً بالقواعد المقرّرة، والأُصول المقبولة.

وإذا كان مضمون الحديث ممّا لا يُعرف إلّامن الغيب، كأُمور الماضى وحوادثه، والمستقبل وتوقّعاته، فإنّ طريق معرفته ليس إلّاالنقل والسماع والأخبار.

فإن أمكن العقل إدراك ذلك، بأدلّته وأساليبه وأدواته، كان النقل مؤكّداً، والمنقول مرشداً إلى المعقول.

ولو تخالف المنقول مع المعقول، لزم تأويل المنقول ليوافق ما يقوله العقل ويؤكّده، وإلّا ضرب به عرض الجدار، إلّاأنّ مثل هذا شاذّ فى الأخبار، لا يعمل به.

وأمّا ما لا يدخل فى مجال درك العقل، وتقف أدواته وأدلّته دونه، فلا معنى للاستناد إلى عدم فهم العقل له للردّ عليه وإنكاره.

وفى خصوص هذا المورد يجب على المؤمن أن يصدّق بما يصله بالطرق المأمونة، ويستفيد من متنه حسب

ص:۷۴

الموازين المتعارفة بين أهل اللغة، وحسب المقدور من الأعمال، وبما لا يخالف دليلًا آخر من أدلّة الشرع المسلّمة.

وأحاديث المهدىّ المنتظر، من هذا القبيل: فإنّها من أخبار المستقبل الغيبيّة، وليست ممّا للعقل إلى نفيه أو إثباته سبيل، إذ هو أمر خاصّ، والعقل إنّما يحكم فى الكلّيّات ويدركها، وليس فى الالتزام بما تدلّ عليه الأحاديث ما يؤدّى إلى المحالات العقلية، أو مخالفة للمسلَّمات العقلية.

بل العقل إنّما يذر هذا الأمر فى بُقعة الإمكان، ما لم يقع على امتناعه برهان، وليس على اللَّه بمستبعد أن يدّخر لهذه الأُمّة المؤمنة المجاهدة شخصاً «مهديّاً» يهديهم إلى الفلاح وهو يقول: «والّذين جاهدوا فينا لنهدينّهم سبلنا» «(۱)».

وقدصحّت الأحاديث والروايات التى بلّغ فيها الرسولصلى الله عليه و آله و سلم هذا الوعد إلى الأُمّة، بأنّ اللَّه سيبعث فى آخر الزمان رجلًا من أهل البيت اسمه «المهدىّ».

فما المانع من تصديقها؟!

وأىّ دليل عقلىّ يمنعه؟!

۱- العنكبوت ۲۹: ۶۹

ص:۷۵

وأمّا الجزئيّات والتفاصيل، فقد أكّدنا مراراً على أنّها ليست بمثابة «الأصل المذكور» فى التواتر والثبوت، وإنّما جاءت بها الأخبار الآحاد المتفرّقة، ولم تتمّ بها الحجّة القاطعة.

ولوصحّ طريقها وسندها:

فلو عارضها دليل آخر، من نقل مقطوع، أو عقل جازم ولم يمكن تأويلها بما يوافق ذلك، لزم رفضها، وعدم الالتزام بها.

لكن ذلك لا يعنى- إطلاقاً- إنكار أصل مسألة المهدىّ المنتظر، الثابت بالأخبار الكثيرة، والمجمع عليه بين طوائف المسلمين.

وقد ذكر العبّاد فى ردّه على بعض منكرى المهدىّ ما نصّه: إنّ خروج المهدىّ فى آخر الزمان من الأُمور الغيبيّة التى يتوقّف التصديق بها على ثبوت النصّ فيها عن رسول اللّهصلى الله عليه و آله و سلم، وقد ثبتت النصوصُ فى خروج المهدىّ عن رسول اللّهصلى الله عليه و آله و سلم فى آخر الزمان، وأنّ عيسى بن مريم عليه السلام يصلّى خلفه.

ص:۷۶

والّذين قالوا بثبوتها هم العلماء المحقّقون وجهابذة النقّاد من أهل الحديث.

والواجب تصديق الرسولصلى الله عليه و آله و سلم فيما يُخبر به من أخبار، سواء كانت عن أُمور ماضية، أو مستقبلة، أو موجودة غائبة عنّا «(۱)».

وأمّا إيجابيّات مسألة المهدىّ:

إنّ فكرة المهدىّ الموعود، وبالصورة المشتركة بين الأحاديث، لها جوانب إيجابية، تتوافق عليها أدلّة العقل والعرف، والتدبير، حتى ولو أغفلها مثل عقل المنكر! بل تصوّرها من السلبيّات.

«فانتظار الفرج» الذى هو تعبير شائع عن رفض اليأس، وعن عدم القنوط من الرحمة الإلهيّة، هو أمر جدّ مهمٍ لمن تحوطه المشاكل ويصبح فى مأزق منها، وتكاد تقضى عليه، لولا رجاء رحمة اللّه!

۱- الردّ على من أنكر أحاديث المهدىّ، المنشور فى مجلّة الجامعة الإسلاميّة- المدينة المنوّرة، العدد ۴۵، سنة ۱۴۰۰ ه

ص:۷۷

وقد عُدَّ «انتظار الفرج عبادة» من الأحاديث الواردة بطرق عند الشيعة والسُنّة، فى غير قضيّة المهدىّ الموعود.

«والمهدىّ» هو تطبيق عملى وعينىّ لفكرة «الانتظار» للفرج عند الشدّة، وذلك عندما يعمّ الدنيا الظلمُ والجور، ويخيّم اليأس على الجميع، ويخمدصوت العدالة، فيكون «المهدىّ» فَرَجاً عامّاً، يملأ الدنيا عدلًا، ورحمة، وخيراً.

وقد اضطرّ المنكر إلى أن يعترف بهذه الحقيقة، فهو يقول:

شيوع هذه الفكرة وانتشارها بين المظلومين شىء طبيعىّ، فهى بؤرة الضوء فى ظلام دامس، وواحة الأمل والأمان فى دنيا الإنسان المقهور «(۱)».

فإذا كان شيئاً طبيعياً، فهو سُنّة اللّه فى الخلق.

ولكنّه ينسى هذه الحقيقة عندما ينحاز إلى التأكيد على السلبيّات، فيقول:

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۸۵

ص:۷۸

إنّ الاستسلام للظلم، إلى أن يخرج مبعوث إلهىّ ليزيله يُعتبر عبثاً، وتخديراً للناس، انتظاراً لأمل لن يتحقّق، ودفعاً للشعوب الإسلاميّة إلى أن ترجو الخلاص بطريق يُخالف سُنّة اللّه فى الكون «(۱)».

فالذى يظهر لنا فى ردّه:

أوّلًا: إنّ الأمل فى نفسه مدعاة لعدم الاستسلام، وإلّا لم يُسَمّ أملًا، وليس أمر تحقّقه وعدم تحقّقه بعد ذلك أمراً مؤثّراً فى كونه أملًا، وفى كونه مانعاً عن اليأس وضدّ تأثيره.

ولذلك قد يكون الأمل خائباً، وقد لا يخيب بل يتحقّق، وإذا كان الأمل باللّه، وبوعده بالخلاص على يد المهدىّ الموعود، فهل يحقّ لمؤمن أن يقول: إنّه لن يتحقّق؟!

وإذا قطعنا النظر عن الإيمان بالمهدىّ: فمن أين عرف هذا القائل أنّ هذا الأمل لن يتحقّق، حتى يجزم به؟!

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۲۱۲-/ ۲۱۳

ص:۷۹

أليس هذا رجماً بالغيب، الذى لا يعترف به؟! وهل هذا منطق البحث العلمى الرصين؟!

وثانياً: إنّ أحاديث المهدىّ ليس فيها ما يدلّ أو يشير أدنى إشارة إلى أنّ المسلمين لا نهضة لهم، ولا عزّ، قبل خروج المهدىّ.

وهـذا ما ذكره ناصـر الـدين الألبانى، وأضاف: فإذا وجـد فى بعض جهلة المسـلمين مَنْ يفهم ذلك منها، فطريق معالجة جهله أن يُعلّم ويُفهّم، لا أن تردّ الأحاديث الصحيحة بسبب سوء فهمه «(۱)».

أقول: وهذه النغمة مأخوذة من أحمد أمين «(۲)» ومن تبعه.

وقـد ردّ عليه العبّـاد بقوله: خروج المهـدىّ فى آخر الزمـان متّفقٌ مع سُـنّة اللَّه فى خلقه، فـإنّ سُـنّة اللَّه تعالى أنّ الحقّ فيصـراع دائم مع الباطل، واللَّه تعالى يُهيِّئ لهذا الدين فى كلّ زمان مَنْ يقوم بنصرته، ولا تخلو الأرض- فى أىّ وقت- من قائم للَّهبحجّته، والمهدى فردٌ من أُمّة محمّدصلى الله عليه و آله و سلم،

۱- مجلّة التمدّن الإسلامى- الدمشقيّة، العدد ۲۲

۲- ضحى الإسلام، لأحمد أمين المصرى، ۳/ ۲۴۴

ص:۸۰

ينصر اللَّه به دينه فى الزمن الذى يخرج فيه الدجّال، وينزل فيه عيسى بن مريم عليه السلام من السماء، كماصحّت الأخبار بذلك عن النبى الذى «لا ينطق عن الهوى* إنْ هُوَ إلّا وحىٌ يُوحى» «(۱)».

وثالثاً: أين ومتى كان «انتظار المهدىّ» سبباً للاستسلام؟! وكيف يحقّ للقائل أن يدّعى هذه السلبيّة؟!

وهؤلاء الشيعةُ، وهم من أشدّ الناس تمسّكاً بعقيدة المهدىّ المنتظر، ويتوقّعون ظهوره وخروجه، بفارغ الصبر وبكلّ إلحاح، تصديقاً لإخبار النبىّ الصادق محمّدصلى الله عليه و آله و سلم.

وهم مستهدَفُون من أجل عقيدتهم هذه بشتّى أنواع التهم والقذف والتسخيف، حتى من قِبَل بعض إخوانهم، الّذين يُشاركونهم فى الإسلام.

فبالرغم من التزامهم الأكيد والقوىّ بانتظار المهدىّ حتى أصبحت ميزةً لهم خاصّة، وكأنّهم وحدهم أُمّة محمّدصلى الله عليه و آله و سلم الذى أخبر بظهور المهدىّ ووعد به وأمر بانتظاره

۱- الردّ على من أنكر أحاديث المهدىّ، مجلّة الجامعة الإسلاميّة- المدينة المنوّرة، العدد ۴۵، السنة ۱۲

ص:۸۱

والائتمام به!

فمع كلّ ذلك، ها هم الشيعة اليوم، يقفون فى الصفّ الأوّل فى كلّ الحركات الثورية على الظلمة والمعتدين، وهم يمهّدون للمهدىّ ودولته بكلّ ما أُوتوا من حَوْل وطَوْل، ويُعِدُّون ما استطاعوا من قوّة ومن رباط الخيل، يُرهبون به عدوّ اللَّه، وأعداءهم الكافرين من اليهود والنصارى وأذنابهم من السلفية والعلمانية والبعثية، وأتباع الحكومات المستسلمة اسماً، والمستعمرة فكراً وعملًا.

وهم يعتقدون أنّ ما يقومون به هو «تمهيد» لسلطان المهدىّ، وزعزعة للثقة عن قلوب الطغاة والظلمة، وهم الرافضون لكلّ أشكال التعنّت فى الحكم، ما مضى منه وما هو قائمٌ باسم الإسلام، ويرفضون كلّ تعنّت وفساد واعوجاج فى العقائد والعمل، ويلتزمون- ما أمكنهم- بتطبيق أحكام الإسلام وتحكيم قوانينه على الأرض.

ولقد أصبح الشيعة رمزاً لكلّ ثائر مؤمنٍ متطلّعٍ إلى الحقّ والعدل، فى كلّ الأرض الإسلاميّة، وحتى غير الإسلاميّة.

ص:۸۲

وأصبحت الحكومات الجائرة، إسلاميّة وغيرها، تتّهم كلّ مُطالب بالحريّة، ورافضٍ للظلم والجور، بأنّه شيعىّ، أو مرتبط بدولة الشيعة، أو مُتعاطف مع الشيعة، أو يستمدّ منهم مالًا وسلاحاً، وغير ذلك من التهم، التى لا واقع لها! فإنّ فى المتحرّكين مَنْ لا يعترف بالشيعة ولا بدولة الشيعة!

إنّ هذا الواقع، أدلّ دليلٍ على بُطلان ما يدّعيه القائل بسلبيّة عقيدة المهدىّ المنتظر، بأنّها تؤدّى إلى الاستسلام للظلم.

وأمّا فلسفة الانتظار الذى تبتنى عليه فكرة «المهدىّ المنتظر» فقد شرحها واحد من كبار علماء الشيعة الإماميّة فى القرن الرابع الهجرىّ، وهو علىّ بن الحسين بن موسى، ابن بابَوَيْه، أبو الحسن، القُمىّ (ت ۳۲۹) فى مقدّمة كتاب «الإمامة والتبصرة من الحَيْرة» الذى ألّفه لمعالجة هذا الأمر بالخصوص، فإنّه ذكر عِللًا خمساً «للانتظار» هى من إيجابيّات «المهدىّ المنتظر» فلنقرأها:

قال:

ولكنّ اللّه- جلّ اسمه- جعله أمراً

ص:۸۳

«منتظَراً» فى كلّ حين وحالًا «مرجوّةً» عند كلّ أهل عصر:

۱- لئلّا تَقْسُوَ- بطول أجلٍ يضربه اللَّه- قلوبٌ.

۲- ولا تُسْتَبْطَأَ- فى استعمال سيّئةٍ وفاحشةٍ- موعدةُ عقاب.

۳- وليكون كلُّ عاملٍ على أُهْبَةٍ.

۴- ويكون من وراء أعمال الخيرات أُمنيّةٌ، ومن وراء أهل الخطايا والسيّئات خشيةٌ وردعةٌ.

۵- وليدفع اللَّه بعضاً ببعض «(۱)».

وقد وفّقنى اللَّه للعثور على ذلك الكتاب وتحقيقه منذ سنوات، وقد شرحت هذه القطعة من كلامه بما يُناسب إيراده هنا، فقلتُ:

۱- الإمامة والتبصرة من الحيرة، لابن بابويه القمى ت ۳۲۹ تحقيق السيّد محمّد رضا الحسينىّ الجلالىّ، ص ۱۴۳-/ ۱۴۴، نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث- بيروت ۱۴۰۸ ه

ص:۸۴

هذه خمس عللٍ ذكرها المؤلّف «للغَيْبة» وهى أسرار «الانتظار» يمكننا أن نقف لشرحها عليصفحات كثيرة، لكنّنا نشير فى هذا المجال إلى مختصر من القول:

الأمر الأوّل: أشار به إلى «الأمل» الذى تبعثه الغَيْبة فى نفوس المستضعفين، وأنّ «الانتظار» لا يزرع فى قلوبهم:

القسوةَ، والخمودَ، واليأسَ، بل: يخلق فى نفوسهم: النشاطَ، والوثبةَ، والبأسَ.

لأنّهم بالإيمان بالغَيْبة لا يجهلون المصير، كما يتخيّلُ المبطلون، بل هم على موعدٍ إلهىّ، واثقون من التحرّر بقيادة حكيمةٍ مدعومةٍ بالنصر الإلهى.

والأمر الثانى: يُشير به إلى حساب الطواغيت المسيطرين على رقاب الناس، فإنّ الغيبة تبعثُ فى أعماقهم رُعْباً لا يهدأ، لأنّهم لا يعلمون متى يأتى وعْدُ اللّه بعذابهم؟

«فإنّه آتيهم من حيث لا يشعرون».

إنّ جهلهم بالمصير، يُرْبكهم، ويجعلهم فى ريبٍ ممّا يقومون به من الظلم والفحش، لأنّهم: «يحسبون كلّصيحة عليهم».

ص:۸۵

والأمر الثالث:- وهو أهمّ الأُمور-: أنّ الغيبة تجعل الإنسان المؤمن، العامل فى سبيل اللّه، فى حالة الإنذار القصوى، دائماً، وعلى استعداد تامٍّ، لكى يقوم بدوره فى كلّ حين.

يَعُدُّ الأيام، بل الساعات، ليحين الحين، لكى ينطلق نحو الهدف.

إنّه لا بُدَّ أن يهيّئ حاله بكامل العُدَّة من الصلاح، والسلاح.

إنّ «الانتظار» على هذا يعنى عملية استنفار مستمرّة لجُند حزب اللّه، العاملين.

فما أعظم ذلك من حكمةٍ!

والأمر الرابع: أنّ الوعد والوعيد، والتبشير والإنذار، لَمِمّا اعتادت النفوس على الاهتمام بهما، والاعتماد عليهما فى الحياة، بل إنّ مبنى الناس فى إقدامهم أو إحجامهم، على الأمانىّ والآمال بما يبشّرهم، أو على أساس الخوف والفزع ممّا يُنذرهم.

لهذا، فإنّ «الانتظار» يكون لعامل الخير أُمنيّةً يرجوها

ص:۸۶

ويأملها، فيستمرّ على عمل الخير.

ويكون لعامل الشرّ خوفاً كامناً يتبعه، ووحشة تلاحقُه، فتردعه عن شرّه، وتكفّه عن اتّباع سريرته الشِرّيرة السيّئة!

والأمر الخامس: إشارة إلى سُنّة الحياة، فى التنازع على البقاء، وأن تبقى بعض الأُمور مجهولة، كى تستمرّ عجلة الحياة فى السير، ولا تخمد جمرة الوجود عن الإثارة، ولكى يبقى للإنسان الخيارُ فى أن يختار الأفضل.

ولو كانت الحقائق- كلّها- واضحة مكشوفة، لَما كان فى اختيار الحقّ ميزة للمحقّين، ولم يكن ابتعاد الإنسان عن الشرّ مدعاةً للفرح والسرور.

كما إنّ فى ذلك إتماماً للحُجّة على المعاندين، ممّن اختاروا طريق الفساد، والظلم، والشرّ، بينما الأخيار إلى جنبهم- أيضاً- يعيشون فى هذه الحياة!

ولكن «لولا دَفْعُ اللَّهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ لَهُدِّمتْصوامعُ وبِيَعٌ وصلواتٌ ومساجدُ يُذكر فيها اسمُ اللَّه» «(۱)».

۱- الإمامة والتبصرة من الحيرة، بتحقيقنا، المقدّمة، ص ۱۱۲-/ ۱۱۴

ص:۸۷

إنّ «إيجابيّات الانتظار» هذه التى ذكرها القُمّى فى القرن الرابع الهجرى، هى مستلهَمة من واقع الحياة، وسُنّة اللَّه فى خلقه، وهى منطبقة على كلّ حالات «الانتظار» التى كانت من قبل، ومن بعد، إلى عصرنا الحاضر.

وها هم المظلومون فى كلّ بُقعةٍ من الأرض، والمؤمنون فى الأرض الإسلاميّة، تنطلق جموعهم المصدّقة بالنبيّ صلى الله عليه و آله و سلم وأخباره بخروج المهدىّ ودعوته للتمهيد له، وكلّهم فى فوران وتوقّع لحكم كلمة اللَّه، يثورون ضدّ الحكومات الجائرة، والحكّام الطغاة الفاسدين من الملوك، والرؤساء والأُمراء والوزراء، وكلّ دجّال لئيم، يتّكئ على أريكة الحكم والسلطة، بالباطل والزور، مُتقنّعاً باسم الإسلام!

والمسلمون- أجمعون- ينتظرون خروج المهدىّ الموعود ليحقّق النصر الإلهىّ بتمكين المستضعفين فى الأرض، بمنّه وكرمه.

ص:۸۸

الفصل السادس: العقل ونقد الحديث

يمكن أن يعتبر العمود الفقرى فى مناقشات المنكرين لحقيقة المهدىّ هو مسألة نقد ما جاء فيه من الحديث عقلياً، وخلاصة ذلك: أنّ اعتماد العلماء إنّما هو على منهج نقد الأسانيد، دون المتون، وهذا لا يغنى عن البحث عن المتن مطلقاً، لأنّ المحدّثين أنفسهم وضعوا قاعدة مهمّة مفادها «صحّة السند لا تقتضيصحّة المتن».

ولهذا أكّد بعضهم على لزوم نقد المتن، وذكر مصادر لذلك، وذكر ضوابطه التى أنهاها إلى ۱۸ ضابطة.

ص:۸۹

وركّز فی النهایـة علی لزوم اعتماد العقل فی نقد المتن، مدّعیاً إغفالهم له، فقال: إنّ إغفالَ الجانب العقلیّ، والاعتماد علیصـحّة السـند- فقط- قد یجرّد الإسلام من أعظم ما فیه، وهو عدم مناقضته للعقل السلیم والنظر الصحیح.

وقد نقل عن ابن الجوزی قوله: فکلّ حدیثٍ رأیته یُخالف المعقول أو یُناقض الأُصول، فاعلم أنّه موضوع، فلا تتکلّف اعتباره.

ونقل عن أحمد بن حنبل وابن الجوزیّ قولهما بعدم الاعتماد علی أخبار الملاحم، وما أخبر عن أمر مستقبل.

وطبّق هذا علی «المهدیّ المنتظر» باعتباره من أخبار الملاحم، ومن أُمور المستقبل، وبما وجده- حسب عقله الوحید- من مخالفات فی أخبار المهدیّ!

ولا نرید أن ندخل فی نقاش الجزئیّات، ولکن نذکّر بأُمور کلّیّة فقط:

۱- إنّ مصبّ النقـد العقلیّ لأحـادیث المهـدیّ إنّمـا هو ذکر التفاصـیل، دون أصـل الفکرة، کمـا تـدلّ علیه جمیع الأمثلـة التی ناقشـها المنکرون!

ص:۹۰

وقد عرفتَ فی الفصل الرابع أنّ هناک فرقاً واسعاً بین الأصل، والتفاصیل، فی أحادیث المهدیّ.

۲- وقد ذکّرنا أیضاً بأنّ العقل إنّما یدرک أحکاماً وقضایا عامّة وکلّیّة، ولا دخل له فی الأُمور والحوادث الخاصّة.

وقضیّة المهدیّ، الموعود، لیست إلّاأمراً شخصیّاً وغیبیّاً مستقبلًا، فلا مجال لتدخّل العقل فیه، لا إثباتاً ولا نفیاً.

فإقحام العقل وحکمه فی أمره، من قلّة المعرفة بالشؤون العقلیة ومدی فعّالیّتها.

کما سبق أن ذکّرنا بأنّ ثبوت المهدیّ وانتظاره وخروجه لا یخالف قضیةً من قضایا العقل وأحکامه الثابتة، ولا یخالف أصلًا شرعیاً، ولا فرعاً محقّقاً.

بل هو من الأُمور الخارجیة، المحکومة عقلًا بالإمکان الخاصّ: فإن اقتضی شیءٌ ثبوته، والالتزام به، ثبت ولزم، وإلّا فلم یقم دلیل علی امتناعه واستحالته، حتی یقال: إنّه مرفوض عقلًا.

ص:۹۱

هذا فی أصل قضيّة المهدیّ.

وأمّا التفاصيل: فلو كان شیء منها معارضاً لأصل عقليّ أو شرعیّ أو حتی فرع شرعیّ مجمَع عليه، فهو مرفوض.

وإلّا، فإنْ لم يصحّ سنده لم يجز نسبته إلی الشارع المقدّس، وإنصحَّ فهو خبر عاديّ، مثل سائر الأخبار غير الملزِمة علماً ولا عملًا، وإذا لم تضرّ، لم يمنع مانع من الالتزام بها، وإن ضرّت لزمها حكم الضرر.

ثمّ إنّ الملاك فی رفض العقل لشیء، أن تتّفق العقول- للمجموعة البشرية- علی رفضه، لا عقل شخص واحد!

فلو أقدم شخص علی الحكم علی الأحاديث بالبطلان، لمجرّد استبعاده الشخصیّ لها، واعتباره الخاصّ بأنّها لا تُعقل، فهو استبداد بالعقل!

وإنصدق فی دعواه عدم إدراكه لأمر ما من هذا النوع من التفاصيل، فهو معذور، لقصوره.

ولكون أمر التفاصيل ليس من أركان الدين ولا ضروراته، فلا يحكم عليه من أجل إنكاره لها بالكفر.

ص:۹۲

وأمّا ابن خلدون:

فإنّما تعرّض لأحاديث المهدىّ بالنقد من جهتين:

الأُولى: المناقشاتُ السَنَدية، بتضعيف أسانيد ما أورده منها، وقد عرفت أنّه أورد (۲۸) حديثاً فقط، وحكم بصحّة «القليل أو الأقلّ منها».

وعلى فرض تضعيفها كلّها، فإنّها لا تمثّل إلّابعض الأحاديث الواردة فى المهدىّ، ومن المعلوم أنّ نقد البعض لا يدلّ على ما حكم به من ضعف الكلّ وإبطال أصل القضيّة!

وقد عرفنا وجه الخلل فى مواقف ابن خلدون من أحاديث المهدىّ سابقاً.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أهمّ نقطة فى هذا المجال وهى: أنّ تبجّح أحدٍ بفعل ابن خلدون لا منشأصحيح له، سوى الهوى.

فإنّ ابن خلدون ليس من أهل هذا الميدان، والحقّ الرجوع فى كلّ فنٍّ إلى أربابه- كما يقول السيّد الكتّانى- «(۱)».

۱- نظم المتناثر، للكتّانى، ص ۱۴۶، آخر الحديث ۲۸۹

ص:۹۳

لأنّ فنّ ابن خلدون وتخصّصه هو علم التاريخ، دون الحديث الشريف ورجاله، والحديث إنّما طريقه النقل، والخبراء فيه إنّما هم المحدّثون الّذين يقصدون طلبه، ويتحمّلون المشاقّ فی سبيل تحصيله، وهم العارفون بقواعده وأُصوله.

وقال السيّد الصدّيق الغماریّ: إنّ ابن خلدون ليس له فی هذه الرحاب الواسعة مكان، ولا ضُرِبَ له بنصيبٍ ولا سهم فی هذا الشان، ولا استوفی منه بمكيال ولا ميزان.

فكيف يُعتمد فيه عليه، ويرجع فی تحقيق مسائله إليه؟! «(۱)».

وقال الشيخ المحدّث النقّاد أحمد شاكر فی بعض تخريجاته لأحاديث مسند أحمد: ابن خلدون قد قفا ما ليس له به علم، [واللّه يقول: «ولا تقفُ ما ليس لك به علم»] واقتحم قُحَماً لم يكن من رجالها.

إنّه تهافتَ فی الفصل الذی عقده فی مقدّمته [لذكر

۱- إبراز الوهم المكنون، لأحمد الصدّيق الغماری

ص:۹۴

أحاديث المهدى] تهافتاً عجيباً، وغلط أغلاطاً واضحة.

إنّ ابن خلدون لم يُحسِن فهم قول المحدّثين، ولو اطّلع على أقوالهم، وفقهها ما قالَ شيئاً ممّا قال «(۱)».

وقال العبّاد فى ردّه على ابن محمود المقلّد لابن خلدون فى نقد أحاديث المهدىّ: إنّ ابن خلدون مؤرّخ، وليس من رجال الحديث، فلا يُعتدَّ به فى التصحيح والتضعيف، وإنّما الاعتماد بذلك بمثل البيهقىّ، والعقيلى، والخطّابى، والذهبىّ، وابن تيميّة، وابن القيّم، وغيرهم من أهل الرواية والدراية الّذين قالوا بصحّة الكثير من أحاديث المهدىّ «(۲)».

فكيف يُركن إلى ابن خلدون فى مثل هذا العمل المهزوز علمياً، فى تضعيف أحاديث المهدىّ؟!

والجهة الثانية التى اعتمدها ابن خلدون فى نقده لأحاديث المهدىّ، هى: قاعدته الاجتماعية المبتّية على أنّ العصبيّة هى دعامة الانتصار فى كلّ دعوة إلى الدين أو المُلك، ولا تتمّ بدونها دعوة، وهى لا توجد عند المهدىّ.

فهو يقول فى نهاية الفصل الذى عقده لذكر المهدىّ:

۱- نقله العبّاد فى مجلّة الجامعة الإسلاميّة- المدينة المنوّرة، العدد ۴۵، رقم ۳ من مقال« الردّ على مَنْ كذّب أحاديث المهدىّ»

۲- مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، العدد ۴۵

ص:۹۵

الحقّ الـذى ينبغى أن يتقرّر لديك: أنّه لا تتمّ دعوة من الدين والمُلك إلّابوجود شوكةٍ وعصبيّة تظهره وتدافع عنه مَنْ يدفعه، حتى يتمّ أمر اللَّه فيه.

وعصبيّـة الفاطميّين، بل وقريش أجمع، قـد تلاشت من جميع الآفاق، ووُجد أُممٌ آخرون قد اسـتعلت عصبيّتهم على عصبيّة قريش إلّاما بقى بالحجـاز فى مكّـة وينبع بالمدينـة من الطـالبيّين من بنى حسن وبنى حسـين وبنى جعفر، وهم منتشـرون فى تلـك البلاـد، وغالبون عليها، وهم عصائب بدوية متفرّقون فى مواطنهم وإماراتهم وآرائهم، يبلغون آلافاً من الكثرة.

فإنصـحّ ظهور هـذا المهـدىّ فلاـ وجه لظهور دعوته إلّا بأن يكون منهم، ويؤلّف اللَّه بين قلوبهم فى اتّباعه، حتى تتمّ له شوكـة وعصبيّة وافية بإظهار كلمته، وحمل الناس عليها.

وأمّا على غير هذا الوجه، مثل أن يدعو فاطمىٌّ منهم إلى مثل هذا الأمر فى أُفق من الآفاق، من غير عصبيّة ولا شوكة، إلّامجرّد نسبةٍ فى أهل البيت، فلا يتمّ ذلك، ولا

ص:۹۶

يُمكن! «(۱)».

وبهذا المنطق يريد ابن خلدون أن ينفى الأحاديث الصحيحة التى وردت ووعدت بالمهدىّ المنتظر، ولكنّه منطق هزيل أمام النصّ والواقع:

فأوّلًا: حصره الأساس للانتصار فى عصبيّة النسب، أمر لا يوافق المنطق الإسلامى الرافض لكلّ أشكال العصبيّات والعنصريات، والداعى إلى الأُخوّة الإسلاميّة.

وثانياً: بطلان دعواه بالنسبة إلى الديانات والحركات الديتيّة التى قامت على الأرض ولا تزال، ممّا لا تعتمد على العصبيّة، بل تضادّها أحياناً كثيرة:

فهذه ثورة الإسلام التى قام بها النبيّصلى الله عليه و آله و سلم وليس معه من قومه إلّاالقلائل، وأمّا الأكثرية فكانوا ضدّه بل هم من أشدّ الناس عليه، ولكنّه غلبهم ودحرهم بإذن اللّه.

وهذه الثورة الإسلاميّة فى إيران، قادها رجلٌ علويّ وهو الإمام الخمينى، من دون أن ينتمى إلى عَصَبة وشوكة سوى العُلقة الربّانية التى كانت تربط مقلِّديه فى الفتوى به،

۱- مقدّمة ابن خلدون، ۳۲۷-/ ۳۲۸

ص:۹۷

وقد نصره اللَّه على «الشاه» الأعجمى الحسب والنسب، والذى كان يدعو إلى القوميّة الفارسيّة بأقوى الأساليب وبشكل منهجى ومدروس، لكنّ الشعب المسلم المؤمن، وقف مع الإمام العلوىّ، إلى حدّ الانتصار.

وثالثاً: إنّ المهدىّ المنتظر، له ممهّدون، يمهّدون له سلطانه، ويهيّؤن له أُموره، وإن لم يكونوا من عصبته، كما دلّت عليه أخبار متّفق عليها بين المسلمين، فلا ينحصر وجه ظهوره فى أن يخرج فى عصبته من الطالبيّين فقط.

ورابعاً: لوصحّت الأحاديث بخروج المهدىّ، فالمتّبع هو ما ورد فى متونها، وهى تدلّ على «ظهور رجل من أهل البيت يدعو إلى الرشد والهدى، ويحكّم كلمة اللَّه على سطح الكرة الأرضية».

وأمّا أنّه «يخرج فى الطالبيّين» خاصّة، كما يراه ابن خلدون، فليس بحجّة، ولم يتضمّنه حديث، ودليله عليه عليل، فلا يجب علينا الالتزام برأيه.

بل هو إن كان مؤمناً باللَّه والرسول، فالواجب عليه رفع يده عن نظريّته الهزيلة، والتزام ما وردت به الأحاديث الصحيحة.

ص:۹۸

الفصل السابع: هل مسألة المهدىّ، من العقائد؟

إنّ بعض شيوخ أهل السُنّة حشروا الاعتقاد بالمهدىّ ضمن عقيدة المسلم، فقال من اعترض عليهم:

كان ينبغى استبعاده.

لأنّ الشيعة يعتبرونه من العقيدة، لأنّه إمام، والإمام منها.

وإن كان من أشراط الساعة، فكان عليه أن يتذكّر أنّ أحاديثها من أخبار الآحاد التى لا تثبت بها عقيدة «(۱)».

نقول: إنّ الدليل الأوّل المذكور لاستبعاد كون أمر المهدىّ من العقائد حسب عقيدة أهل السُنّة، جيّد:

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۹۸

ص:۹۹

فأهل السُنّة يرون الإمامة من فروع العمل الواجب على الأُمّة، لا من أُصول الاعتقاد الذى يُبتنى عليه الايمان، والمهدىّ على فرض ثبوته وصحّة خبره إنّما هو خليفة، لا أكثر.

ولكن إذاصحّت الأخبار بمعنى المهدىّ وتكاثرت إلى حدّ التواتر المفيد للعلم، فهى خارجة عن الآحاد.

وقد عرفت دعوى التواتر من عدّة من أعلام الحديث، فلماذا لا تثبت به العقيدة العلميّة؟!

وإذا لم يتمّ التواتر، لكنصحّت الأخبار، وبرئت أسانيدها من الغلط والسهو، وفرضنا أنّه لا يدخل مضمونها فى العقيدة، فهل يجوز للمسلم أن يرفضه، ويحكم بوضعه وبطلانه؟!

إنّ العلماء قرّروا فى مثل هذا أنّه: إذا لم يكن حديث المهدىّ من العقائد، فهو ملحق بما يجب الالتزام به لا كمعتقد، بل باعتبارصدور الخبر الصحيح به.

كما قال الشيخ محمّد الخضر حسين: إذا ورد حديثصحيح عن النبيصلى الله عليه و آله و سلم بأنّه يقع فى آخر الزمان كذا، حصل

ص:۱۰۰

العلم به ووجب الوقوف عنده، من غير حاجة إلى أن يكثر رواة هذا الحديث حتى يبلغ مبلغ التواتر «(۱)».

ولا أقلّ من عدّ هذه الأحاديث مثل أحاديث العمل التى يلتزم بها العلماء والفقهاء وجميع المسلمين باعتبارهاصادرة من الرسولصلى الله عليه و آله و سلم حجّةً معتبرة، ودليلًا شرعياً على مداليلها، فيجب الالتزام بها على مَنْ يعتقد بالإسلام ديناً، وبمحمّدصلى الله عليه و آله و سلم نبيّاً.

أمّا ردّها ونبذها وتسفيه الملتزم بها، فهذا ما لم يلتزم به مسلمٌ لا قديماً ولا حديثاً، إلّامن قبل هذه الشرذمة ابن خلدون ومن لفّ لفّه، بأدلّة واهية.

۱- نظرة فى أحاديث المهدىّ، فى مجلّة التمدّن الإسلامى- الدمشقيّة

ص:۱۰۱

الفصل الثامن: مسائل هامّة

۱- مسألة وضع الحديث:

حاول البعض جعل أحاديث المهدىّ من موضوعات الشيعة ونقل عمّن سمّاهم «مؤرّخى الحركة الفكرية فى العالم الإسلامى» «(۱)» قولهم:

إنّ الوضع فى الحديث بدأ بشكلٍ متعمَّد لخدمة أغراض سياسيّة أيّام

۱- من هم هؤلاء مجهولو الهوية؟! والحسب؟! والنسب؟! الّذين تعلّموا على أيدى ماسينيون اليهودىّ، وجولد زيهر، وفان فلوتن، وغيرهم من صنائع الصهيونية والصليبيّة الحاقدة على الإسلام والمسلمين، من أمثال أحمد أمين، وطه حسين، وقاسم أمين، وجرجى زيدان، ذيول الغرب وأبواقه!!

ص:۱۰۲

الفتنة بين علىّ ومعاوية، كما استغلّ الوضع لخدمة أغراض واتّجاهات ومناهج اعتقادية.

وإنّ بداية الوضع فى الحديث كانت على أيدى الشيعة الّذين وضعوا أحاديث كثيرة تفضِّل علياً وآل البيت على غيرهم من الصحابة.

والحماس لآل البيت كلمة حقّ أُريد بها باطل، فقد تستّر بها أعداد كبيرة من الزنادقة، وضعيفى الدين، والموتورين من الشعوب التى ذهبت دولها، تطلّعاً إلى هدم الإسلام، وإضعاف السلطة العربية «(۱)».

وهذه المسألة ليست من البساطة بحيث يُكتفى فى تأصيلها، والبتّ فيها، بهذه الكلمات المنقولة عن مجهولين ولو بعنوان «مؤرّخى الحركة الفكرية ...» ولو أنّها دخلت

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۶۸-/ ۹

ص:۱۰۳

فی عقول من لیس من أهل هذا الشأن، فإنّ تناقلها لا یخرجها عن الدعوی المحتاجة إلی البیّنة والبرهان!

ویمکن مناقشتها توّاً من خلال هذه الکلمات المنقولة نفسها، فإذا کانت الأغراض السیاسیّة هی وراء وضع الحدیث، واستغلّ الوضع لخدمة أغراض واتّجاهات ومناهج اعتقادیة.

فلماذا لا یکون الاتّجاه المخالف للشیعة هو الذی بدأ بالوضع؟!

وإذا کان الحماس لآل البیت کلمة حقّ أُرید بها باطل، فلماذا لایکون الحماس للصحابة کلمة حقّ أُرید بها باطل؟!

ولماذا لا تکون أعداد کبیرة من الزنادقة وضعیفی الدین والموتورین من الشعوب التی ذهبت دولها، وضعوا الأحادیث فی فضائل الصحابة، تطلُّعاً إلی هدم الإسلام، لیتقرّبوا بذلک إلی الخلفاء الولاة، لیتمکّنوا من القضاء علی هذا الدین بقتل الأتقیاء والوعّاظ الّذین کانوا یحاربون الانحراف عن الدین القویم، وخاصّة العلماء من أهل بیت النبیّ وصحابته الأبرار؟!

ص:۱۰۴

والدليل على ذلك، أنّ هؤلاء الأتقياء، وعلماء أهل البيت والصحابة كانوا هم الضحايا والمطارَدين طيلة حكم الخلفاء فى القرن الأوّل. حتى أُبعد من أُبعد، ونُفى من نُفى، وحُبس من حُبس، وقُتل من قُتل، حرباً، أوصبراً!

ولماذا لا يُنسَبُ وضع الحديث إلى قريش، التى أسلمت رغماً على أنفها، وخاصّة مسلمة الفتح، الّذين لم ينفكّوا عن حرب الإسلام حتى آخر لحظة من استسلامهم، ولمّا توفّى النبيّصلى الله عليه و آله و سلم لم يألوا جهداً فى زعزعة كيان الإسلام بإبعاد أهل البيت، والصحابة الكرام، وإيذائهم وحبسهم.

فلماذا لا يُنسب إليهم وضع الحديث بهدف هدم كيان الإسلام، الّذى أفقدهم عزّهم وكرامتهم الجاهلية، فلمّا لم يجدوا بُدّاً من الاستسلام أخذوا فى التخريب السرّى، والتسلّل إلى مناطق النفوذ والسلطة من خلال التزلّف إلى الحكّام والسير فى ركبهم؟!

ولماذا يخصّ الوضع بالأُمم الأُخرى الّذين دخلوا الإسلام فقط؟!

وإذاصحّ القول بأنّ الشعوب الأُخرى- وليس الشعب

ص:۱۰۵

العربى- هم الّذين قاموا بالوضع للحديث، لأنّ الإسلام أفقدهم عزّهم ودولتهم، فلماذا يخصّ الوضع بإيران القديمة، دون الروم، واليهود، والنصارى الموجودين فى الشام وفلسطين وبلاد الروم المغلوبة كذلك؟!

ثمّ إنّ إيران القديمة التى يؤكّد على نسبة الوضع إليها، لم تكن- حين الوضع للأحاديث- فى القرون الأُولى شيعيّةً، بل كانت كلّها من أهل السُنّة، فعلى ذلك الأساس، هل يُحكم بوضع ما نقلوه من أحاديث فضائل الصحابة!؟

بينما البلاد العربيّة كانت مليئة بالشيعة، وخاصة المدن الكبرى!

بل كانت إيران فى زمن الفتنة وما بعدها إلى قرون سبعة «سُنّيّة» المذهب، ولم يدخل التشيّع إلى إيران بشكل رسمى إلّا بعد القرن السابع.

بينما كان التشيّع منتشراً بين العرب وفى البلاد العربية منذ القرون الأُولى!

فإلى متى يبقى كُتّاب أهل السنّة على هذا «التلّ» من المزاعم الكاذبة

ص:۱۰۶

يتناقلونها من دون خجلٍ! ولا يُحاولون النزوح عنها رغم «غروب شمس» الاتّهامات والعصبيّة والدَجَل؟!

وإلى متى يقصع كلّ كاتب بِجِرّة مَنْ سبقه، من دون تأمّل فى المنقولات وأبعادها؟!

وإلّا، فمن الواضح الذى يعترف به كلّ حرٍّ: أنّ فى روايات المهدىّ، وبطرق أهل السُنّة، لا الشيعة، ما رواه كعب الأحبار «اليهودىّ الذى انبهر بعلمه الكثيرون .. فقد استغلّ ثقة الرواة فيه، وجعل من مسألة المهدىّ معرضاً لمفاخر اليهود» «(۱)».

مع أنّ كعباً ليس محسوباً على الشيعة، إطلاقاً، بل هو من الموثوق بهم عند أهل السُنّة، اعتمدوا عليه، وملأوا كتبهم من مرويّاته، وفيها الكثير من الإسرائيليّات المكذوبة على اللّه ورسوله.

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۹۵

ص:۱۰۷

فلماذا لا ـ يُثير وجود هذا اليهوديّ المحترف، وأخباره فى كتب أهل السُنّة، أن يكون لليهود، بواسطة كعب هذا، تأثير على الفكر السُنّى؟!

ولكنّهم يصرّون على أنّ الفكر الشيعى قد تأثّر باليهودية من خلال عبد اللّه بن سبأ اليهودى الآخر المحسوب على الشيعة.

مع أنّ الشيعة يتبرّأون من ابن سبأ، وتروى كتب التاريخ والرجال أنّ الإمام عليّاً عليه السلام قتله وأحرقه بالنار، وهو من المنبوذين الملعونين عندهم، ولا تعتمد له رواية فى كتبهم.

أمّا كعب فيتمتّع بكلّ ثقة واحترام عند علماء أهل السُنّة! يمجّدون به وبعلمه، ويتناقلون خرافاته الإسرائيليّة.

فهل هذا منطق العدالة؟!

أو هل هذا عدالة الكتاب والقلم؟!

وهل هو موضوع قابل للإلقاء فى محاضرة علميّة رصينة؟!

ص:۱۰۸

ثمّ إنّ لنا حديثاً آخر فی موضوع «وضع الحديث» ونسبته إلی الشيعة، ذكرناه مفصّلًا فی كتابنا «تدوين السُنّة الشريفة» «(۱)» فلا نعيده حذراً من الإطالة.

وأمّا رأی علماء السُنّة فی اتّهام الشيعة بوضع أحاديث المهدیّ، فقد قال الشيخ محمّد الخضر حسين:

يقول بعض المنكرين لأحاديث المهدیّ جملةً: إنّ هذه الأحاديث من وضع الشيعة، لا محالة.

ويُرَدّ هذا: بأنّ هذه الأحاديث مرويّة بأسانيدها ومنها ما تقصّينا رجال سنده فوجدناهم عُرفوا بالعدالة والضبط، ولم يتّهمه أحد من رجال التعديل والتجريح بتشيّع مع شهرة نقدهم للرجال «(۲)».

وقد ردّ العبّاد هذه المزعومة، فقال:

ما قالوه من أنّ فكرة المهدیّ نبعت من عقائد الشيعة وكانوا هم البادئين باختراعها، وأنّهم استغلّوا أفكار الجمهور ... وضعوا الأحاديث يروونها عن رسول

۱- انظر: تدوين السُنّة الشريفة، ص ۴۹۷-/ ۵۰۴

۲- نظرة فی أحاديث المهدیّ، مجلّة التمدّن الإسلامی- الدمشقية

ص:۱۰۹

اللَّه صلى الله عليه و آله و سلم فى ذلك وأحكموا أسانيدها، وأذاعوها من طرق مختلفة وصدّقها الجمهور الطيّب لبساطته!

فقال العبّاد: هذا القول يشتمل على تنقيص سلف هذه الأُمّة، أوعية السُنّة ونقلة الآثار، والنيل منهم ووصف أفكارهم بالسذاجة، وأنّهم يصدّقون بالموضوعات لبساطتهم.

ولا شكّ أنّه كلام فى غاية الخطورة «(۱)».

۲- مسألة الوحدة، ورواية الحديث:

مع أنّ الالتزام بالمهدىّ على أساس من الأحاديث المتوفّرة، هو داعية قويّة لجمع كلمة المسلمين على هذه القضيّة، فإنّ بعض المفرّقين للكلمة يحاولون نفيه، مع أنّهم يتظاهرون بحبّ الوحدة والاتّحاد.

والشيعة، بما أنّهم يلتزمون بإمامة المهدىّ المنتظر تبعاً لتلك الأحاديث، فإنّهم يحرصون وبكلّ ما وسعهم للتأكيد على هذه الفكرة وتعميمها بين الامّة.

۱- مجلّة الجامعة الإسلاميّة- المدينة المنوّرة، العدد ۴۵

ص:۱۱۰

كما أنّهم يحاولون دائماً تألّف فرق المسلمين بشتّى الطرق حتّى أنّ فقهاءهم يستندون فى مجال أحكام الفقه والشريعة إلى أخبار العامة وصحاح أهل السنّة، وهذا ديدنهم قديماً وحديثاً.

وبدلًا من أن يكون مثل هذا محلًا للإكبار والإعجاب، فقد أصبح مثاراً لغضب بعض الكتّاب من هُواة التفرقة، فقال متهجّماً على الشيعة: «إنّ فى دراسات المعاصرين من الشيعة الإماميّة استدلالهم بأحاديث ثابتة فيصحاح أهل السُنّة ...، ولكنّها يؤتى بها لإقناعنا نحن، أو لمجرّد الاستئناس، ويسمّونها «ممّا روته العامة» بينما استنباط الحكم يكون من أحاديثهم لأنّها منقولة عن الأئمّة المعصومين.

بينما نجد أهل السُنّة حريصين على وحدة الأُمّة وجمع كلمتها، فلا يصمون أحداً بالفسق أو الكُفر ...» «(۱)».

ولكن: إذا كان الشيعة يذكرون أحاديث العامة، ولو للاستئناس والإقناع، فإنّهم يحاولون تألّف العامة بهذا

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۶۹-/ ۱۷۰

ص:۱۱۱

القدر.

أمّا أهل السُنّة فهل يذكرون أحاديث الشيعة، ولو بنفس الغرض؟! أو إنّهم يتغافلون عن آراء الشيعة فى الفقه والأحكام، ويهملون أحاديث أهل البيت وفقههم مطلقاً؟!

وإذا كان الشيعة يستدلّون على الأحكام برواياتهم عن المعصومين، فذلك لأنّهم يرون حجّيّة هذه الروايات باعتبارها سُنّة مأخوذة عن النبيصلى الله عليه و آله و سلم بأصحّ الطرق وأسلمها.

أفى هذا عيبٌ وإشكال، حتى يطرحَ بهذا الشكل، المريب؟!

أم إنّ الإشكال فى مراجعة الشيعة لأحاديث العامة، والاستناد إليها، للاحتجاج بها على مخالفيهم، ليقنعوهم، أو يتأكّدوا بدلالاتها على ما وصلوا إليه؟!

وليس هذا عمل الشيعة المعاصرين فحسب، بل قدماء الشيعة قاموا بهذا العمل أيضاً، فى كتب الفقه المقارن الذى سبقوا إلى إبداعه، والتأليف فيه؟!

فأىّ الفريقين يبدو أحرصَ على الوحدة وجمع

ص:۱۱۲

الكلمة؟!

وأمّا أنّ أهل السُنّة يعتمدون على الرواة من الفرق الأُخرى، فإنّ الشيعة كذلك يعتمدون على الرواة من الفرق المخالفة، والشرط الأساسى فى الراوى عندهم «الوثاقة والسداد».

فإذا كان الراوى «ثقة» وكان «سديد الحديث» قُبلت روايته.

وكم من راوٍ من العامة، مذكور فى رجال الحديث عند الشيعة ومصرّح بوثاقته والاعتماد عليه؟! وحتى من مشاهيرهم وقضاتهم: كحفص بن غياث.

وكذا تجد فى كتب الشيعة الرواية عن كبار العامّة: كابن جريج، وسفيان، ومالك، والزهرى، وغيرهم من أعلام الحديث عند أهل السُنّة.

ثمّ قوله: إنّ أهل السُنّة لا يصمون أحداً بالفسق والكفر.

هل هوصحيح على إطلاقه؟!

ولو كان أحد يلتزم به عملياً، لكان أمراً جيّداً نُكْبِرهُ

ص:۱۱۳

عليه، إلّاأنّ الظاهر عـدم اطّلاع القائل على ما يُصـدره قضاة أهل السُـنّة- بين الحين والآخر- من الفتاوى الظالمـة ضـدّ الشـيعة، بالتكفير وإهدار الدماء والأعراض، وأحدثها: فتوى ابن جبرين الوهّابيّ السـعوديّ، عضو مجلس الإفتاء بالمملكة السـعودية فى الرياض، التى لم يجفّ حِبْرُها، بعدُ.

فأين القائل- وهو من أهل المغرب- ممّا يجرى فى مشرق أرض العرب؟!

ومقالة الكاتب المغربى «تراثنا وموازين النقد» التى طبعها فى مجلّة كلية الدعوة الإسـلاميّة فى ليبيا، العدد العاشـر، سـنة ۱۹۹۳ نوع آخر من التفسيق، والاعتداء على كرامة الشيعة، لما تحتويه من الاتّهامات بوضع الحديث، وتشويه السمعة بالتزام السخافات.

فهل هذا نموذج من الحرص على وحدة الأُمّة وجمع كلمتها؟!

وموضوع نقده: «المهدىّ المنتظر»:

فبدلًا من أن يُتّخذ أداةً للّقاء والأُلفة وجمع الكلمة، بعد

ص:۱۱۴

أن أجمعت الفرق الإسـلامية كلّها على روايته، وقبوله وتصحيح أخباره، ليكون نقطة تجتمع عندها الكلمة، وتتّفق عليها الآراء، وتتحطّم عليصخرتها كلّ النزاعات والخلافات!

بدلًا من كلّ ذلك، يحاول الكاتب بكلّ الأساليب فى ردّه، وتشويه صورته، وتنفير الناس عنه.

وبدلًا من أن يؤكّد على النقاط الإيجابية فيه، فهو يركّز على سلبيّاته، وجزئيّاته المختلف فيها.

ويتغافل عن أصلها الثابت، المسلَّم، المتّفق عليه.

وقبل ذلك، هل إثارة قضيّة المهـدىّ المنتظر، فى هـذا الوقت بالـذات، وفى خضمّ الأزمات التى تحيط بالأُمّة الإسـلاميّة- وأُمّة العرب بالأخصّ- فيها دلالة على حرصٍ على الوحدة وجمع الكلمة؟!

۳- الغَيْبة عند الشيعة:

وممّا أثاروه ضدّ أمر المهدىّ وتفرقة أمر المسلمين فى الالتزام به وتخطئة أحاديثه: إنّ فكرة الغَيْبة والعودة عند

ص:۱۱۵

الشيعة، فكرة مشتركة بين اليهود والنصارى وتأثّر التفكير الشيعى بهذين المصدرين غير مستبعد! لانضواء كثيرين من غير العرب وأصحاب الأديان والحضارات السابقة، تحت لواء التشيّع ليثأروا لأنفسهم من سلطة الحاكم العربى تحت ستار الغيرة على حقوق آل البيت، وفى مقدّمة هؤلاء عبد اللّه بن سبأ «(۱)».

إنّ وجود أُمور مشتركة- بين الأديان السماوية- أمر لا يمكن إنكاره للباحثين والعلماء.

وأمّا نسبة تأثّر التفكير فى مذهب من مذهب آخر، فأمر يحتاج إلى دليل جازم، وليس مجرّد وجود الفكرة عند المذهبين كافياً للحكم بالتأثير والتأثّر.

فهل يحقّ لأحد أن يقول: إنّ المذهب السُنّى الملتزم التكتُّف فى الصلاة، مأخوذ من فعل المجوس مثلًا، لأنّ المجوس يفعلون ذلك فى عبادتهم أو أمام كبرائهم؟!

أو قولهم: «آمين» بعد سورة الحمد فى الصلاة مأخوذٌ من النصارى واليهود، لأنّهم يقولون ذلك بعد قراءتهم

۱- تراثنا وموازين النقد ص ۱۸۴

ص:۱۱۶

للأدعية؟!

أو يقول: إنّ التفكير السُنّى متأثّر بالدين اليهودى والمسيحى، لأنّ كثيرين من أصحاب هذه الديانتين من أهل الحضارات السابقة كالروم والأقباط قد انضووا تحت لواء التسنُّن، ليثأروا لأنفسهم من سلطة الدين الإسلامى، تحت ستار الغيرة للصحابة ولعثمان الخليفة المقتول؟!

وقد كان لكثير منهم نفوذ كبير وتسلّل عميق فى البلاط الاموى وفى مقدّمة هؤلاء كعب الأحبار اليهودىّ!

إنّ مثل هذه الأحكام الاعتباطيّة، لا تصدر ممّن يعرف طرق النقد، ويتحاكم إلى الإنصاف، ويريد أن يبنى على أُسس العقل والمنطق، ويزن الأحاديث والنقول بموازين النقد العقلى!

فكيف يتقبّل المسلم مثل هذه التّرهات، ويبنى عليها فى بحث يريد أن يكون «علميّاً ورصيناً»؟!

ولو راجع واحداً من كتب الشيعة التى أُلّفت فى موضوع «الغَيْبة» و «الرجعة» لعرف أنّ الشيعة لم يعتمدوا فى التزامهم بذلك، لا على اليهود، ولا النصارى، ولا كعب

ص:۱۱۷

الأحبار، ولا عبد اللّه بن سبأ.

وإنّما استندوا فيها إلى أخبار وسنن وروايات، موصولة الأسانيد إلى الرسولصلى الله عليه و آله و سلم وأهل البيت، ووافقهم على كثير منها أهل السُنّة أنفسهم.

وبحثوا عنها سنداً، ومتناً، وعقلًا، فلم يجدوا ما يعارضها من كتاب كريم، أو سُنّة ثابتة، أو عقل، أو عرف.

فلم يكن التزامهم بها إلّامثل التزام المسلمين بما ورد فى أحاديثهم من أخبار المستقبل، لا أكثر ولا أقلّ!

كما يلتزم أهل السُنّة بأخبار الدجّال، ونزول عيسى، وبالمهدىّ المنتظر.

فلماذا لا يتّهم الفكر السُنّى بأنّه تأثّر فى هذه الالتزامات باليهود الّذين ينتظرون مخلِّصاً، أو بالنصارى الّذين ينتظرون عودة المسيح؟!

فهل يحقّ لأحد أن يعترض عليهم فى ذلك، وينسبهم- بمجرّد عدم موافقته لهم- إلى اتّباع اليهودية والنصرانية؟!

وكذلك نسبة الاعتقاد بالمهدى إلى المجوسية، لوجود غائب عندهم، كما نقله بعض المؤرخين لملوكهم قبل

ص:۱۱۸

الإسلام، واعتمده القاضى عبد الجبار المعتزلى.

مع قطع النظر عن وجه اعتماد المسلم على إخبار المؤرخين من الامم السابقة، وبالخصوص ممّن يشكك فى أخبار المؤرخين المسلمين، ورواة الحديث- لمجرّد كونهم من شيعة أهل البيت- لكنّه يحتجّ بأخبار مؤرخين من اليهود والنصارى والمجوس، ويرتّب على ذلك اتّهام طائفة كبيرة من المسلمين، باليهودية والنصرانية والمجوسية؟

إنّ فى الالتزام بحجيّة أقوال المؤرّخين من الأديان السابقة هو عين التبعيّة لهم، والالتزام بمبادئهم؟!

لكنّ الشيعة إنّما تلتزم بما تلتزم من الاعتقاد بالمهدى استناداً إلى أحاديث الرسولصلى الله عليه و آله و سلم والسنّة الصحيحة المتواترة المنقولة فى كتب الحديث من الصحاح والجوامع والمسانيد والمصنفات والمعاجم التى ألّفها أئمة المسلمين من الشيعة وأهل السنّة.

فمن هو أولى بالنقد؟

الشيعة الذين يعتقدون بدلالات أحاديث الرسولصلى الله عليه و آله و سلم؟

ص:۱۱۹

أو السلفية والوهابية التى تعتمد على مؤرّخى اليهود والنصارى والمجوس، وتتّهم الشيعة على أساس منقولات أُولئك؟

ولا بُدّ من أنْ يعرف المسلم المنصف: أنّ الذين يسعون فى نسبة عقيدة المهدى المنتظر، إلى اليهود تارة، وإلى النصارى أُخرى، وإلى المجوس ثالثة، إنّما هم الذين يريدون أن يشكّكوا فيصدق أخبار النبى محمّدصلى الله عليه و آله و سلم بمجىء المهدى، فى إطار تشكيكهم بأصل نبوّة النبى وعلمه بأخبار المستقبل، وإنّما هم يتّخذون من الهجوم على الشيعة وعقيدتهم بالمهدى وسيلة إلى ذلك التشكيك وطريقاً للتعبير عنه.

وهذا ليس غريباً على هؤلاء، إذ كان أسلافهم من المشركين فى أرض الحجاز، قد نَسبوا ما جاء به النبيصلى الله عليه و آله و سلم من الوحى المبين، إلى الأديان الأُولى، فقالوا فى القرآن:

«أساطير الأوّلين اكتتبها، فهى تُملى عليه بكرةً وأصيلًا» «(۱)».

۱- سورة الفرقان: ۵

ص:۱۲۰

وقالوا عن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم: «... إنّما يعلّمه بشر» «(۱)».

ولقد ردّ اللَّه تعالى عليهم تلك المفتريات، والنسب الباطلة بقوله لرسوله الكريم: «أُنظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلًا» فى الموضع الأوّل.

وقال تعالى: «لسان الذى يلحدون إليه أعجميٌّ، وهذا لسان عربىّ مُبين» فى الموضع الثانى.

ونحن نقول لهؤلاء الذين هم كالأنعام بل هم أضلّ: إنّ ما تنسبون إليه أمر المهدىّ المنتظر- من تاريخ اليهود والنصارى والمجوس- إنّما جاءت إلى المسلمين عن الرسولصلى الله عليه و آله و سلم من طريق موثوقة، وبلسان عربىّ مبين، وما تلحدون إليها من اللغات إنّما هى أعجميّة مترجمة.

فكيف تدّعون الإسلام، والإيمان بسنّة النبى محمّدصلى الله عليه و آله و سلم وأنتم تضعون أقدامكم مواضع أسلافكم المشركين، وتعملون عملهم فى الإلحاد فى كلام الرسول، وما جاء به؟

وكذلك تتّبعون مقالات المستشرقين من اليهود والنصارى والمجوس وأذنابهم، من أمثال جولد زيهر،

۱- سورة النحل: من ۱۰۳

ص:۱۲۱

وفان فلوتن، وأحمد أمين المصرى، تكرّرونها، وتتبجّحون بها، وتعتبرونها علماً، وحجّة ضدّ ما ثبت من طرق السنة الصحيحة الثابتة والمنقولة عن نبيّ الإسلام وأئمّته الكرام وعلمائه الأعلام.

فانظروا: أىّ الفريقين أحقّ بالأمن، والإيمان، فى الدنيا والآخرة؟!

وأمّا لماذا تلتزم الشيعة بغيبة الإمام المهدىّ المنتظر:

فلو زاول الباحث روح الانصاف فى نفسه وحكّم عقله ووجدانه، وأراد أن يتعرّف على حقائق عقيدة الشيعة فى المهدى المنتظر وغيبته، من خلال أوثق المصادر والقناعات والأدلّة التى يعتمدها المسلمون عامّة والشيعة خاصّة، فلا بدّ أنْ يقرأهم ويسمع منهم وينظر إلى القضايا بعين غير السخط والكراهية، وبنَفَس وروح غير حبّ الفرقة والبغض، لا بالنفس الحاقدة، وروح الاتّهام، كما يفعله السلفيّة المغرضون، فى مواقفهم تجاه المسلمين- الذين لا يوافقونهم- حيث يتّهمونهم بالشرك والكفر وو ... كلّ ذلك بدعوى «الاصلاح» والتوحيد، وبعنوان:

ص:۱۲۲

الدعوة الإسلامية، والإرشاد والهداية.

مع أنّ اللّه تعالى يقول: «اُدع إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة».

فهم لا يسمحون لأحدٍ أن يتكلّم بحجّته ودليله وقوله، بدعوى انّه جدال، مع أنّ اللّه أمر بالجدال فقال: «جادلهم بالتى هى أحسن».

ولكنّهم يعلمون أنّ أبسط الناس من عامة المسلمين يغلبهم لو جادلهم، ويقوى عليهم بالحجّة القاطعة لو ناقشهم.

ولقد رأيت موقفاً عظيماً فى روضة الرسولصلى الله عليه و آله و سلم عند المقصورة الشريفة دلّ على قوّة ما عليه أهل الإسلام من المعرفة بالحديث والاحتجاج به، على السلفية الوهابية.

حيث أنّ بدوياً جِلْفاً كان متّكئاً بظهره على شبّاك القبر النبوى الشريف، يمنع المسلمين من التقرّب إليه، مع شوقهم إلى النظر إلى داخل المقصورة، يمدّون القلوب مع الأعناق، والأرواح مع الأبصار، ليستشرفوا إلى داخل الشبّاك، ويتشرّفوا بنظرةٍ إلى قبر الحبيب المُصطفيصلى الله عليه و آله و سلم، وكلّهم

ص:۱۲۳

طموح وآمال وأشواق، وقد طووا الأميال البعيدة، بكلّ الجهود المبذولة، لينالوا هذا الشرف العظيم، وليكملوا العدّة، بعد التوفيق للحجّ الكريم، بزيارة المرقد الشريف!

لكن البدوىّ الأرعن كان يمنعهم، وينادى: «كفر، شرك» ويكرّرها، بلسانه البذىّ، ووجهه المشنوء، المحروق كأنّه حطب جهنّم!

وفى هذه الأجواء المليئة، بهيبة المقام، وحرارة الأشواق وانحباس الأنفاس فيصدور الناس، والبدوىّ يرطن بسبابه للمسلمين، مخالفاً بذلك قول الرسولصلى الله عليه و آله و سلم: «سباب المسلم فسوق».

فإذا برجل طويل القامة، بهىّ الطلعة، جميل الهندام، وهو واقف فى وسط الحجّاج والزائرين، زمجر بأعليصوته بعبارة فصيحة وعربيّة طليقة- فيها لهجة تركيّة جميلة- فنادى: «الأعمال بالنيّات وإنّما لكلّ امرئٍ ما نوى».

وكانَ هذا الكلام كأنّه صاعقةصبّت على ذلك البدوىّ، فألقم حجراً، وانكفأ وتحجّم صِغَراً، وذلَّ وانزويصَغَراً.

فيا سبحان اللَّه! وبارك اللَّه فى المسلمين حبّ العلم، وحبّ الرسولصلى الله عليه و آله و سلم وسنّته.

ص:۱۲۴

فإتماماً للحجّة على المدّعين للكتابة الذين يُحاولون أن يقلبوا الحقائق، وهم يظهرون الأكاذيب بصورة أنّها هى «العقائد الشيعية» ويتّخذونها أُصولًا ثابتة يبنون عليها نتائج كتاباتهم المزيّفة.

وكذلك تعريفاً لعقائد الشيعة، للذين يحبّون الاطلاع عليها ومعرفتها نقول:

إنّ المسلمين الشيعة ملتزمون بأصل الإمامة كأمر واجب دينىّ، قام على وجوبه دليل العقل، وقد استوفوا الأدلّة عليه فى كتب الإمامة، التى تبلغ عندهم العشرات.

وقد أثبتوا: انّ من أهمّ الواجبات الإلهيّة هى نصب الإمام وتعيينه من قبل الرسولصلى الله عليه و آله و سلم وبوحى من اللَّه تعالى، وأنّ هذا الواجب لطف من اللَّه تعالى على العباد ليمكّنهم من أداء الطاعات، ويبعّدهم من ارتكاب القبائح والمعاصى، بإرشاد الإمام وهو خليفة للنبيّصلى الله عليه و آله و سلم الذى كان إرساله أيضاً لطفاً من اللَّه تعالى على الأُمّة، وواجباً لا يمكن خلوّ الدنيا منه.

وقد قام الرسولصلى الله عليه و آله و سلم بإبلاغ هذه المهمّة العظيمة وأدائها وأكّدت النصوص الشريفة هذا المهمّ العظيم، فى

ص:۱۲۵

مواقف عديدة وتاريخية مهمّة، منذ أيام البعثة الأُولى، وحتى أيام الهجرة والوداع الأخير عند الوفاة.

ولو جمعنا نصوص السنّة الشريفة المسندة إلى النبيصلى الله عليه و آله و سلم والثابتة بالتواتر والاجماع والشهرة المعلومة، لتألف من مجموعها «برهان قاطع» على المطلوب.

فالأحاديث النبويّة الصحيحة المتّفق عليها بين علماء المسلمين كافّة، والمجمع عليها منهم، وردت بنصوص عديدة ودلّت على لزوم «إمام» يعرفه المسلم حتى يموت على الفطرة، وإن لم يعرفه، ولم يعتقد به إماماً، فميتته جاهلية.

منها قول الرسولصلى الله عليه و آله و سلم: «من مات ولم يعرف إمام زمانه فمات ميتة جاهلية».

رواه مسلم فيصحيحه (۸/ ۱۰۷) ونقل عن الجمع بين الصحيحين للحميدى وانظر شرح النووى لمسلم (۱۳/ ۲۴۰) والقاضى عبد الجبار فى المغنى (۲۰/ ۱/ ۱۱۶) وشرح المقاصد (۲/ ۲۷۵) والجواهر المضيئة للملّا على القارى الحنفى (۲/ ۵۰۹).

ص:۱۲۶

ومنها قول الرسول صلى الله عليه و آله و سلم: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية».

رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده (نقله فى كنز العمال) وأحمد فى مسنده (۴/ ۹۶) والدارقطنى فى علله (۷/ ۶۳) وحلية الأولياء لأبى نعيم (۳/ ۲۲۴) وابن أبى الحديد فى شرح نهج البلاغة (۹/ ۱۵۵) ومجمع الزوائد لنور الدين الهيثمى (۵/ ۲۱۸) وعن الطبرانى فى كنز العمال (۱/ ۱۰۳) رقم ۴۶۴.

ومنها قول الرسولصلى الله عليه و آله و سلم: «من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية».

رواه ابن حبان فيصحيحه كما فى الاحسان (رقم ۴۴) لاحظ (۷/ ۴۹) وبلفظ «ليس عليه إمام» فى زوائد البزار (۱/ ۱۴۴) و (۲/ ۱۴۳) وكشف الأستار (۲/ ۲۵۲) ح ۱۶۳۵ ومستدرك الحاكم (۱/ ۷۷ و ۱۱۷) ومجمع الزوائد للهيثمى (۵/ ۲۲۳) والمعجم الكبير للطبرانى (۱۰/ ۳۵۰).

ومنها قول الرسولصلى الله عليه و آله و سلم: «من مات وليست عليه طاعة- أو لا طاعة عليه- مات ميتة جاهلية».

ص:۱۲۷

رواه على بن الجعد الجوهرى فى مسنده (۲/ ۸۵۰) رقم ۲۳۷۵، ومصنّف ابن أبى شيبة (۱۵/ ۳۸) رقم ۱۹۰۴۷، ومسند أحمد (۲/ ۴۴۶) والأموال لابن زنجويه (۱/ ۸۲) والمعجم الكبير للطبرانى (۱۹/ ۳۸۸) والكامل لابن عدى (۵/ ۱۸۶۹) ومجمع الزوائد للهيثمى (۵/ ۲۲۳) والمطالب العاليـة لابن حجر الحافظ (۲/ ۲۲۸) رقم ۲۰۸۸ وكنز العمال (۶/ ۶۵) رقم ۱۴۸۶۱ عن ابن أبى شيبة، وابن حنبل، والطبرانى، وسعيد بن منصور.

وبألفاظ ونصوص أُخرى، قريبة من هذا المدلول.

فلا بُدَّ لأُمّة محمّدصلى الله عليه و آله و سلم من حين وفاته إلى يوم القيامة من وجود إمام فى كلّ عصر وزمان، يعتنقون إمامته، ويطيعونه وينقادون لحكمه وأمره ونهيه، وإلّا، فقدصرّح النبى بأنّهم لا يموتون على ملّة الإسلام، فهذه النصوص تدلّ على لزوم الاعتقاد بوجود إمام لكلّ عصر.

وهناك روايات حدّدت الأئمّة من بعد النبيّصلى الله عليه و آله و سلم من بعد وفاته إلى يوم القيامة ب «إثنى عشر» خليفة.

ففى حديث جابر بن سمرة، قال: سمعت النبيصلى الله عليه و آله و سلم يقول: «يكون اثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، فقال

ص:۱۲۸

أبی: انّه قال: «کلّهم من قریش».

رواه البخاری فی الصحیح (۴/ ۱۶۸) طبع عام ۱۳۵۱- کتاب الأحکام، باب الاستخلاف.

ورواه مسلم فیصحیحه (ح ۶ص ۳ من المجلد ۳) طبع ۱۳۳۴ و (۲/ ۱۱۹) دار الفکر ۱۳۹۸ کتاب الإمارة، باب الناس تبع لقریش، والخلافة فی قریش عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبی علی النبیصلی الله علیه و آله و سلم فسمعته یقول: «إنّ هذا الأمر لا ینقضی حتی یمضی فیهم اثنا عشر خلیفة» قال: ثمّ تکلّم بکلامٍ خفی علیَّ، فقلت لأبی: ما قال؟ قال: «کلّهم من قریش»، وشرح النووی (۱۲/ ۲۰۱).

ومن ألفاظه التی رواها مسلم، قال: سمعت رسول اللَّهصلی الله علیه و آله و سلم یقول: «لا یزال الدین قائماً حتی تقوم الساعة أو یکون علیهم اثنا عشر خلیفة کلّهم من قریش».

ورواه الترمذی فی الجامع الصحیح (۲/ ۴۵) طبع دهلی ۱۳۴۲ باب ما جاء من الخلفاء، بلفظ البخاری.

ثمّ قال الترمذی: هذا حدیث حسنصحیح.

ورواه أبو داود السجستانی فیصحیح سنن المصطفی

ص:۱۲۹

(۲/ ۲۰۷) طبع ۱۳۴۸ والحاكم النيسابورى فى المستدرك على الصحيحين (۳/ ۶۱۸) بألفاظ قريبة.

وروى عن ابن مسعود بلفظ: «يكون لهذه الأُمّة اثنا عشر قيّماً لا يضرّهم من خذلهم كلّهم من قريش».

أخرجه الطبرانى فى الكبير كما فى منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد (۵/ ۳۱۲) و (۵/ ۹ و ۹۳ و ۹۷ و ۱۰۰ و ۱۰۶ و ۱۰۷).

فهذه النصوص، تتّفق على معنى واحد، وهى أنّ الخلفاء من بعد النبيصلى الله عليه و آله و سلم ومنذ وفاته وحتى يوم القيامة، لا يتجاوزون فى أُمّته الاثنى عشر إماماً، وأنّهم لابدّ أن يكونوا من قريش.

إضافة إلى نصوص متواترة حصرت الخلافة عنه فى أشخاص من عترته أهل بيته.

حيث قال فى حديث الثقلين- المتواتر بين جميع المسلمين بلا نقاش سنداً، ومتنه قول النبيصلى الله عليه و آله و سلم: «إنّى مخلف فيكم الثقلين كتاب اللّه، وعترتى أهل بيتى».

فمن مجموع هذه الأحاديث التزم الشيعة.

ص:۱۳۰

بأنّ الأئمـة اثنا عشـر، وبأنّ فی کلّ عصـر لا بُدّ من إمام خلیفة لرسول اللّهصـلی الله علیه و آله و سـلم، ولا یخلو الزمان من إمام قائم للّه بحجّة.

وأنّ الأئمة الاثنی عشر، لا یکونون من غیر عترة الرسول وأهل بیته.

کلّ ذلک تطبیقاً للنصوص المذکورة، وابتعاداً عن الحکم بإجمالها، وعن تعطیلها عن التطبیق، والاکتفاء بالقول بأنّا لا نعرف لها معنی؟

إذ یؤدّی ذلک:

أوّلًا: إلی اتّهام الرسولصلی الله علیه و آله و سلم بالتأکید علی أُمور لا معنی لها، ولم تستفد منها الأُمّة بحال.

وقبح هذا لا یخفی علی أیّ منصف فضلًا عن کلّ مسلم.

وثانیاً: یؤدّی إلی تعطیل الأمر الوارد علی أساس تلک النصوص والتهدید الذی تضمّنته، والحثّ الذی ورد فیها.

وثالثاً: یؤدّی إلی إهمال أمر الإمامة العظیم والخطیر، بالإعراض عن النصوص، وعدم محاولة فهمها وحلّها بکلّ سهولة ودقّة.

ص:۱۳۱

إنّ الشيعة تربأ بالرسول وكلامه العظيم من أن يواجه بشيء من الإجمال والتعطيل والإعراض، بل تحاول تطبيقه على الحقّ الواقع، الذى أرشد إليه الرسول نفسه بأساليب عديدة قوليّة وفعليّة، بتعيين عليٍّ عليه السلام من أهل البيت إماماً، وجعله قريناً للقرآن، فقال: «عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ» ففسّر بذلك معنى العترة فى حديث الثقلين اللذين خلّفهما فى أُمّته من بعده، لا يفترقان حتى قيام يوم الدين.

ثمّ عليٌّ أوصى من بعده إلى ابنه الحسن، ثمّ أوصى الحسن إلى أخيه الحسين، ثمّ أوصى كلّ من الأئمّة إلى ولده حتى بلغ الأمر إلى المهدىّ محمّد بن الحسن العسكرىّ عليهم السلام.

ولقد تمّ عدد الاثنى عشر، بالمهدىّ، وبعد أن ثبتت بالأدلّة اليقينيّة ولادته، ولم يثبت لأحد موته، فلا بُدّ من الالتزام بغيبته، لأنّها أمر منتظر حسب إعلان النبى والأئمة من آبائه وتصريحهم على ذلك.

ولأنّ الالتزام بذلك هو الحلّ الوحيد للجمع بين تلك النصوص النبويّة الشريفة وتفسيرها وإبعادها عن الغموض والاجمال ومن التعطيل والإبطال.

ص:۱۳۲

مع أنّ أمر غيبته كان متوقّعاً، لإخبار آبائه بذلك.

فالتزمت الإماميهٔ بإمامهٔ الأئمهٔ الاثنى عشر، استناداً إلى تلك النصوص النبويّهٔ الشريفهٔ، والتزمت بالإمام المهدىّ الغائب، حتى لا تبقى بغير إمام، أو ليس لها إمام، أو لا تعرف إمام زمانها، حتى لا تموت ميتهَ جاهليهٔ.

أبَعد هذا، يحقّ لأحدٍ أن ينسب اعتقاد الإماميّهٔ إلى يهود أو نصارى أو مجوس؟

إلّا أن يريد اتّهام النبىّ وكلامه بمثل ذلك، نعوذ باللّه من ذلك، ونبرأ إلى اللّه من فاعله!

ولو أنصف المنتقدون للشيعهٔ من أجل هذا الالتزام، لما وجدوا فى هذا الالتزام مخالفهٔ لأحد الأُصول الإسلاميهٔ، ولا وجدوا فيه منافاهٔ لفرعٍ من فروع الشريعهٔ، حتى تُهاجم بشكل مقرفٍ وسيّئ!

لكنّ الذين ملأوا أيّام التاريخ بدماء الأئمهٔ وأصحابهم فى عهد الظهور والحضور، ولاحقوا آثارهم بالإفناء والإحراق، وحبسوهم فى المطامير، وكبسوا دورهم، وراقبوهم لأجل إطفاء نورهم، لمّا لم يجدوا فى عصر الغيبهٔ

ص:۱۳۳

مَنْ يستمرّون فى إيذائه وقتله وملاحقته، بدأوا إثارة الشبهات فى وجه الاعتقاد بالإمام المهدىّ، وغيبته، وطول عمره، وما إلى ذلك.

فملأواصفحات الكتب بالاستنكار المجرّد عن كلّ دليل، والاستهزاء بالمؤمنين، والاستهجان لفكرة المهدى، وتقبيح الاعتقاد بالغيبة، وإمامة الغائب!

الإثارات المشبوهة:

فأوّل ما أثاروه: اختلاف الفرق الشيعيّة فى أمر المهدىّ:

بدعوى أنّ الفرق الشيعيّة قد تعدّدت بعد الإمام الحادى عشر الحسن العسكرى عليه السلام فى شأن الإمام من بعده، فكيف يكون هو الإمام؟

والجواب: لو جعل الاختلاف دليلًا على البطلان، فهل اتّفق المسلمون على أصل الإمامة والخلافة، حتى تثبت لأحد، مع أنّ إجماع الأُمّة قائمٌ على ضرورتها وثبوتها، وإن اختلفوا فى أشخاص الخلفاء، وكيفية استحقاقهم لها.

ولو اعتبر الاختلاف دليلًا على الانكار والإبطال، لما

ص:۱۳۴

سلم دينٌ على وجه‌الأرض، ولاسلم أصل‌عقيدى، أو فرع شرعىّ،- غير المتّفق عليه- لوجود المخالفين فى كلّ ذلك.

ثمّ، أليس الرسولصلى الله عليه و آله و سلم قد أخبر بنفسه عن افتراق الأُمّة إلى ثلاث وسبعين فرقة، ومع هذا فقد أثبت الحقّ فى واحدة منها.

فالاستدلال بوجود الفرق المختلفة فى أمر المهدى ليس فيه أدنى دلالة على بطلانه، وليس مجوزاً لأحد فى إنكاره ونفيه، بعد قيام أصحّ الأدلّة وأقواها، على وجوده.

فكيف يدلّ وجود فرق شيعيّة سابقة تقول بمهدوية الأئمة السابقين على بطلان «المهدىّ المنتظر»؟

مع أنّ الفرق المزعومة تلك هى بائدة اليوم ولا وجود معروف لشىء منها، إلّاما يثيره بعض المغرضين، من متتبعة خوان كتب الفرق لاقتناص سقاطها.

وانحصار المذهب القائل بولادة المهدى وغيبته بالاستمرار فى الساحة، دون سائر الفرق المزعومة أو الموهومة، حيث انقرضت وبادت وليس لها وجود وذكر، لهو دليل بُطلانها، وكون هذا المذهب هو الحقّ.

ص:۱۳۵

ثمّ إثارة أمر الولادة، والتشكيك فيها:

بالتساؤل عنها: متى؟ وكيف؟ ومن رآها؟ ومن حضرها؟

وكأنّ هذه الولادة بالخصوص- من بين الولادات كلّها- لا بُدّ أن تكون علنيّة وتعرض لجميع البشر، حتى يُصَدّق بها أهل القرن العشرين من بعد ألف ومائتى سنة! وإلّا فإنّ حضراتهم لا يعترفون بها!

هكذا يتظاهر أعداء أهل البيت اليوم، ويتعاملون مع القضية، مع أنّ أمر أيّة ولادة لا تحتاج إلّاإلى معرفة أهل المولود وذويه والقابلة، وأهل الخاصة به.

وهل لأحدِ هؤلاء البدويين من أهل القفار والبرارى، إثبات على ولاداتهم، فضلًا عنصحّتها، وكونها شرعية؟

ومن الغريب: أن أحداً من هؤلاء المشكّكين فى ولادة المهدى بن الحسن العسكرى عليهما السلام لا يعترف لأبيه، ولا لآبائه، بالإمامة ولا بالكرامة!

ومع هذا يريدون أن تثبت لهم- بالعيان- ولادة ابنه المهدىّ؟!

ص:۱۳۶

لا، ولا كرامة.

فإنّ أهل البيت أدرى بما فى البيت، ولا حاجة لهم فى أمر ولاداتهم إلى أحكام أعدائهم، وعلى فرض الحاجة إلى شهود فلا يشهد مثل ذلك إلّامن كان مؤمناً تقيّاً، وإن كان بعيداً فى النسب، ولا يشهده من كان فاسقاً أو عدوّاً ناصبيّاً، حتى لو كان قريب النسب كعمّه جعفر الكذّاب!

خصوصاً إنّ أمر الإمام المهدى له من الأهميّة، باعتبار تصريحات الرسولصلى الله عليه و آله و سلم فى حقّه، وتصريحات آبائه الأئمة فيه، وانعقاد آمال الأُمّة عليه- ما لا يسمح للإعلان عنه، أكثر من اللّازم!

وكيف ينكر ولادته البعيد عنه سَبَباً وحسباً، واعتقاداً وديناً، مع أنّه قد أثبتها كلّ من أهمّه أمره، وتخصّص فى فنّه من الخبراء:

فها هم أهل الدار من أبيه وعمّته القابلة، ونساء الدار.

وها هم شيعة أبيه الخلّص، بالعشرات.

وها هم النسّابون المهتمّون بالأنساب أثبتوا اسمه فى مشجراتهم ومسطراتهم، كأبى نصر البخارى، وابن عِنَبة

ص:۱۳۷

صاحب العمدة، وصاحب المجدى وروضة الألباب للصنعانى، وابن زهرة فى زهرة المقول، والسويدى فى سبائك الذهب.

ومن المؤرّخين: ابن خلكان فى وفيات الأعيان، والذهبى فى عبره وسير أعلام النبلاء له، وقد ترجم للمهدى، واعترف باستحقاق آبائه للإمامة وأولويتهم على خلفاء عصورهم، وبفضلهم.

ومن المحدّثين الكنجى الشافعى، وابن الصباغ المالكى، وسبط ابن الجوزى الحنبلى وابن حجر الهيثمى فيصواعقه المحرقة.

وخلق كثير، من المتقدّمين والمتأخّرين، اعترفوا- بملئ أفواههم- بولادة المهدى محمّد من أبيه العسكرى عليه السلام.

فمن أين للزعانف الأذناب للمستشرقين اليهود والنصارى، من السلفية، التشكيك فى مثل هذا الأمر المقطوع به.

ومن مهازل تشبثاتهم التمسّك بمحاولات الحكومة، وعدم ثبوت ولادة المهدى لديها؟

ص:۱۳۸

مع أنّه: لم يحتو نصّ على عدم ثبوت الولادة لدى الحاكمين، بل المذكور عدم عثور الدولة على «المولود»؟

وكم فرق بين الأمرين، لو كانوا يعقلون؟

ومع أنّ هؤلاء النواصب يعرفون أنّ الإمام الحسن العسكرى عليه السلام إنّما سُجِنَ من المدينة إلى سامراء، ليحبس ويكون تحت الرقابة العسكرية، فهل يتوقّعون أن يخرج لهم «المهدى» المولود الصغير، لكى يذبحوه أمام عينيه؟! كما ذبحوا رضيع الحسين الشهيد عليه السلام فى كربلاء.

وثمّ بعد كلّ هذا، فإذاصحّ التشكيك فى ولادة أحد لمجرّد عدم رؤيته لبعض الناس، فإنّ ذلك يؤدّى إلى التشكيك فيصحّة كلّ ولادة وفى انتساب كلّ ولد إلى أبيه، خصوصاً إذا تمّت الولادة فى القفار والبرارى، حيث أهل الغارة والسطو والاعتداء الأثيم!! فمن يؤمن أعراب البادية من التشكيك فى ولاداتهم؟

مع أنّ من أبسط قواعد القضاء الشرعى، تقديم المثبت على النافى فى مثل هذه القضيّة، خصوصاً إذا كان النافى لا يمتّ إلى أهل الولد لا بنسب ولا حسب ولا شرف ولا دين ولا معتقد ولا مكان، ولا عصر، ولا ... ولا ....

ص:۱۳۹

فكيف لو كان مغرضاً، حاقداً، سلفيّاً ناصبيّاً يريد النكال والكيد بأهل البيت وشيعتهم، فكيف يقبل قول مثله فى حقّ أُولئك الأشراف الأطهار؟!

وما قدر قيمة تشكيكات هؤلاء البعداء عن العلم والدين، فى جنب دعوى أكبر علماء النسب وهوصاحب كتاب «المجدى فى النسب» «بتواتر ولادة المهدى من الحسن العسكرى عليه السلام» هذا الذى يفنّد مزاعم الزور والبهتان المنكرة.

مع أنّ التواتر متحقّق عند كلّ متتبّع للشهادات بولادة المهدى عليه السلام، والتى هى- رغم الظروف الصعبة- أكثر بكثير ممّا نحتاجه فى العادة، حيث لا يمكن اتّهام جميع أُولئك الشهود بالتواطؤ على الكذب.

وإن احتمل الكذب والتواطؤ عليه فى مثل هذا الخبر، فلا يبقى خبر على وجه الأرض يصحّ الاعتماد عليه، والقول بتواتره، حتى أوضح الواضحات، لدخول احتمال السلفيةالكذبفيه، وحتى أوضح مدّعياتهم، ومنقولاتهم؟

وهل يلتزم عاقل بهذا الذى يؤدّى إلى فساد كلّ شىء؟

ص:۱۴۰

أهكـذا يريـد أعـداء المهـدى، وأعـداء الشـيعة، أنْ يشـكّكوا فى كلّ ما يـدّعى المسـلمون التواتر عليه، من الحقائق المثبتـة فى التاريخ والسيرة.

وإذا شكّك السلفية فى ذلك بهذه السهولة، فمن يصدّق بأنّهم لا شك فى ولاداتهم؟

ولو سـهل تشـكيك السلفية فى الواضحات، فلم لا يجوز للأشراف وكلّ المسلمين أن يشكّكوا فيما تدّعيه السلفية من الإسلام والعروبة والدين؟ وهى أُمور لا تعرف بمجرّد الدعوى؟!

إنّ سـقوط السلفية إلى هذه الوهاد الدنيئة فى المعاملة مع العقائد والأفكار عند الأُمم، لمن أسخف ما يلتزمون به عقيدة، ويعتبرونه أمراً بالمعروف، وجهاداً، ودعوة إسلاميّة.

وأمّا إثارة مسألة طول العمر:

فإنّ الشـيعة يعتقدون بأنّ اللّه تعالى على كلّ شىء قدير، وليس من المستحيلات الخارجية طول عمر الإنسان، بدليل ثبوت أمثال ذلك فى التاريخ البشرى عياناً، قديماً

ص:۱۴۱

وفی العصور القریبة، فقد وُجِدَ وشوهد من الناس ذوی الأعمار الطویلة بالمئات، ممّا یدلّ علی إمکان البقاء عمراً أطول ممّا هو المتعارف، والممکن غیر المستحیل مقدور.

بل ثبت علمیّاً أنّ الإنسان الطبیعی- إذا لم تعترض طریق حیاته الموانع التی تحدّدها وتقصرها- فهو قابل لطول العمر.

والعقیدة بقدرة اللَّه تعالی علی أمثال ذلک، هی مشترکة بین جمیع المسلمین، ولیست خاصّة بفرقةٍ، بل الاستغراب منها مناف لعقیدة الإسلام ونصّ القرآن علی «انّ اللَّه علی کلّ شیء قدیر».

وقد ثبت طول عمر أعداد من الأنبیاء- وهم بشر طبیعیّون- وغیر الأنبیاء من المعمّرین، الذین تأخّرت آجالهم التی هی بید اللَّه تعالی.

فمن الغریب أن یستهجن أحدٌ یدّعی الإسلام هذه القدرة، ویستهزئ بها.

وإذا قامت الأدلّة عند أحد علی أنّ المهدیّ قد ولد سنة (۲۵۵) ولم یثبت بأیّ وجهٍ أنّه مات فی یوم من الأیّام،

ص:۱۴۲

ووردت عشرات الأحاديث بأنّه سيطول عمره، ويبقى رغم السنين.

فهل الاعتقاد بذلك فيه مخالفة للقرآن أو السنّة، أو لحكم العقل، مادام طول العمر ممكناً وواقعاً؟

وإذا كـان فى الاعتقاد بالمهـدىّ مع طول عمره تطبيقاً لروايات الإمامـة، وبياناً لها، وإبعاداً لها عن التعطيل، ونجاةً من أن يموت الانسان بغير إمام، ولا ميتة جاهلية.

أليس مثل هذا الاعتقاد مدعاة للاستحسان؟ بل القبول من أصحاب العقول؟

لكن السـلفية جعلوا من ذلك مدعاة للتهكّم والاستهجان والسبّ والقذف للشيعة المؤمنين باللّه وقدرته وبالرسول وما جاء به من أخبار المهدىّ المنتظر.

ثمّ لو أعرضـنا عن كلّ شـىء: فماذا يضـرّ المنكرين لو كانت هناك فرقـة تعتقـد بوجود المهدىّ طويل العمر، وتعتقد بإمامته؟ فهل فى ذلك مخالفة لكتاب أو سنّة أو أمرٌ قام عليه إجماع أو مقتضى العقل؟

إلّا أنّ السلفية تخاف أن يكون للشيعة إمامٌ فتنجو من

ص:۱۴۳

ما يترتّب على عدم إمام يعتقدون به هم، ممّا يؤدّى أن تكون ميتة السلفية ميتة الجاهلية، ضلال وكفر.

فلو سُئلَتْ السلفية: مَن إمامُهم؟ فما هو الجواب عندهم؟

ولكنّهم بدلًا من أن يُحاسبوا أنفسهم، ويُحاولوا الإجابة عن ما يوجّه إليهم من الأسئلة؟ بدأوا بإثارة التساؤلات المتتالية، على معتقدات الشيعة.

ومن الإثارات: ما فائدة وجود الإمام الغائب؟

وهذا ما وجّهه المتسائلون منذ القديم، وتصدّى الشيعة للإجابة عنه مرّات عديدة وبأشكال مختلفة، نذكر منها:

أوّلًا: إنّ من ثبتت إمامته، بالطرق المقرّرة وبالأدلّة المثبتة لذلك- فلا مجال للاعتراض على تصرّفاته وأفعاله وليس الجهل بوجهِ تصرّفاته سبباً للإنكار عليه، فضلًا عن إنكار إمامته.

وإن كانَ كلّ عمل يقوم به الإمام فلا بدّ أن يوافق التدبير والحكمة، لما دلّ على لزوم اتّصافه بالكمال والعصمة لكن، مع ثبوت الإمامة بالأدلة القاطعة لا يشك

ص:۱۴۴

المؤمن بمجرّد عدم وضوح أمر له فيها.

وأمّا من لم تثبت عنده إمامة الإمام، فلا يفيده السؤال عن الغيبة ووجهها وطولها وقصرها، فإنّ السالبة عنده بانتفاء الموضوع.

وبعبارة أُخرى: فإنّ مثل هذه الأسئلة مبتنية على الاعتقاد بأصل الإمامة ومن شؤونها.

وأمّا غير المعتقد فلا يبحث معه إلّافى أصل إمامة الإمام.

وتدخّل من لم يعتقد بالإمامة، فى هذه الشؤون واستهزاؤه بها، ومطالبته بوجهها، إنّما هو مثل تدخّل الكفّار ومن لم يعتقد بالإسلام فى وجه قيام المسلمين بالعبادات الخاصّة من الصلاة والصيام والحجّ، واستهزاؤهم بها، حيث لا يعتقدون بها، ولا بمن جاء بها، فليس عندهم معنى معقول لها، ولا تصوّر مقبول عنها، فهل يحقّ لهم مثل ذلك؟ وهل يُمكن إقناعهم ما لم يُفسّر لهم أصل عقيدة الايمان باللّه وبالاسلام والتعبّد بوظائفه وواجباته.

وثانياً: إنّ السنوات التى عاشها الأئمة الأحد عشر، قبل

ص:۱۴۵

عصر المهدى، وطولها (۲۵۰) سنة، كَفَتْ للدلالة على مدى قابليّة الأُمّة للاستفادة من حضور هؤلاء الذين نصبهم اللّه تعالى خلفاء عن الرسولصلى الله عليه و آله و سلم وكيف استفادوا منهم؟ ومقدار ما أدّوه من الواجبات تجاههم.

فقد وجدنا بالعيان: انّهم لم يكتفوا بالإعراض عنهم، وتركهم وإهمالهم، بل إنّما عمدوا إلى نصب العداء لهم، وإبادتهم بالقتل الذريع، والتبعيد والمطاردة، والسجن فى المطامير المظلمة.

ألا تكفى مدّة (۲۵۰) سنة من حضور الأئمة عليهم السلام بين الأُمّة، للدلالة على أنّ الأُمّة سوف لن تستقبل آخر الأئمة (المهدىّ) بأحسن ممّا استقبلوا السابقين، بينما هو معدّ للخلاص، وقد أصبح أمره واضحاً عند الأُمّة، من خلال الأخبار المتواترة عن الرسولصلى الله عليه و آله و سلم والأئمة الأطهار من آبائه، بأنّ على يده تتحقّق إبادة الظالمين والانتقام لمظلومى التاريخ كلّه.

فهل يأمَنُ أن يظهر للأُمّة وحكّامها التى لا تأبى قتله كما قتلت من قبله من الصغار والكبار؟! وأن لا يصيبه ما أصابهم، إن لم يتصدّ الظالمون للأشدّ من ذلك عليه؟

ص:۱۴۶

وفی تنقیب الدولـة وحکّامهـا عن ولادته ومحاولـة القضـاء علیه وهو فی المهـد، الدلالـة الواضـحة علی مثل هـذا التربّص والتصـدّی؟ وطلبهم الحثیث له بعد وفاة أبیه علی الفور، دلیل واضح علی مثل هذا الأمر؟

وحتی بحثهم عن الحمل؟ واستبراء الإماء؟ وأمثال هذه الأعمال التی لم یسبق لها مثیل فی تاریخ الأئمة الأحد عشر من آبائه.

فهل مثل هذا الإمام تکون الفائدة فی حضوره وظهوره، أو الحکمة تقتضی غیبته، وعمله فی الخفاء؟!

وثالثاً: إنّ مَنْ ینعی علی الشیعة أنّهم فی ظلّ غیبة الإمام قد فقدوا مَنْ یرشدهم إلی أحکام الدین، وأبطلوا العمل بجملة من أحکام الدین کالحدود، واستحدثوا عقائد وأحکاماً من رأیهم- وهذا الذی اعتبره بعضهم إثارة مستقلّة مهمّة فی نظره-.

فنقول: إنّ من ینعی علی الشیعة، ویسائلهم عن عملهم فی حال غیبة الإمام، هل فکّر فی أنّ الشیعة- مهما کان شأن عملهم واعتقادهم- فإنّهم یعتقدون بإمام- ولو غائب- ولم یبقوا بلا إمام وبغیر إمام!

ص:۱۴۷

أمّا الآخرون، الـذين لا يعتقـدون بإمام لا حاضـر ولا غائب، ويفتقدون مَنْ يعتقدون بإمامته، فقد بقوا بغير إمام، فهؤلاء: هل عملوا بكلّ الأحكـام الشـرعية وطبّقوهـا فى مجتمعـاتهم؟ أو أنّ قـوانين البلـدان الإسـلامية كلّهـا مـأخوذة من القوانين الوضـعية المدنيّـة الانـكليزية والفرنسية!

وإذا كـان الشـيعة- المعتقـدون بالإمـام الغـائب- يلـتزمون حسب قناعـاتهم بمـا دلّ عليه الكتـاب والسـنّة والعقـل من العقائـد، فهـل إنّ الآخرين- ممّن لم يعتقد بإمام غائب ولا حاضـر، فى العالم الإسـلامى- وقد التزموا بالقوميّة والبعثيّة، والاشتراكيّة، والوهابيّة، والعلمانيّة، هم ملتزمون بعقائد أذن اللّه فيها وأحبّها؟

وإذا كان المسـلمون الشـيعة، لا يقيمون الجمعة فى بعض البلاد، لعدم اجتماع الشـرائط المعتبرة فقهياً عندهم، فهل المسلمون- جميعاً- يقيمون الجمعة فى شرق الأرض وغربها بلا استثناء؟

إنّ تصوير الشـيعة- على أثر اعتقادهم بالغيبـة- أُمّـةً عطّلت أحكام الدين والإسـلام، وحسـبان أنّ السـنّة فى العالم يقيمون أعمدة الدين والإسلام لأنّهم لا يعتقدون

ص:۱۴۸

بأىّ إمام لا غائب ولا حاضر، لمن أسخف ما يكذبه الوجدان، والعيان.

أهكذا يريد أنْ يوحى أعداء الشيعة بسخافة الاعتقاد بالإمام؟

إنّ الجواب متروك للقارئ الكريم، حتى يزن الأُمور بموازين المنطق السليم، والوجدان الحرّ؟

ورابعاً: إنّ مهمّة الإمام، التى تعدّ أساسيّة فى الإسلام، ليست خاصّةً بشعب أو أرضٍ أو زمن أو حدود، وإنّما المهدى- كما تصرّح النصوص- يستهدف الأرض كلّها ليملأها عدلًا كما ملئت ظلماً وجوراً، فليست قضيّة المهدىّ قضيّة خاصّة بالشيعة، ولا بالمسلمين، بل بكلّ شعوب الأرض.

ومثل هذه المهمّة العظيمة ادّخر اللّه لها خاتم الأئمة المهدىّ، فهى لا تتأدّى بوجود فريقصغير يعتقدون به، حتى لو شُكّلت دولة هنا أو هناك، وإنْ كان لوجود الدولة الموالية للمهدىّ أثرها الواضح فى إبلاغصوته والتمهيد له، ونشر اسمه وأهدافه، والدعوة إليه، وتعريف العالم به، كما يفعل الشيعة فى العالم اليوم، وغيرهم من علماء المسلمين

ص:۱۴۹

والمؤمنين بسنّة الرسولصلى الله عليه و آله و سلم الذى بشّر بالمهدىّ، ووعد به، وأعلن عن اسمه ووصفه، وكلّ الذين خلّدوا حديث المهدى فى الكتب، وجمعوا أحاديث المهدى فى المؤلّفات، حتى تستمرّ جذوته فى قلوب المسلمين بالرسالة المحمديّة، إلى حين ظهوره وخروجه وأداء دوره العظيم فى تحقيق الحقّ وإبطال الباطل.

والمهدىّ وخروجه، هو من أشراط الساعة التى نبّأ بها الرسول صلى الله عليه و آله و سلم وهى لا تتوقّف على إيمان قوم، أو كفر آخرين، ولا باستعجال قوم، أو استنكار آخرين، وإنّما علمها عند اللّه، ولا يجلّيها لوقتها إلّاهو، ويحقّقها حيث يريد ويشاء.

فليس فى كلّ الإثارات، وكلّ ما يعمله أعداء المهدى من نقد لحديثه وتضعيف لرواياته، واستنكار لأوصافه، واتّهام لشيعته ومنتظريه، أدنى تأثير فى قلب الحقائق، فالمهدىّ حقّ لا ينكر فى وجدان المسلمين، وفكرهم.

ص:۱۵۰

وظهوره ودولته، أمر لا بُدّ منه، يعتقده مَنْ يؤمن باللَّه ورسوله، ويلتزم بمدلول حديثه وسنّته.

فمهما استهزأ به الكفّار الأجانب، من اليهود والنصارى، وأذنابهم من السلفية والوهابية، والعلمانية الملحدة، وكلّ الحاقدين على الإسلام المحمدىّ، ممّن يريدون ليطفئوا نور أمل المهدىّ فى أعين المسلمين، ويقتلوا كلّ أمل ورجاء فى قلوب الذين آمنوا بهذا الوعد الإلهىّ، والذين يرجون هذا اليوم الموعود، من خلال الالتزام بضرورات فرضتها النصوص الواردة عن الرسول صلى الله عليه و آله و سلم والأئمة الأطهار من آله.

فإنّ ذلك لا يؤثّر فى التزام الشيعة بهذه العقيدة، واللَّهُ تعالى يكفيها أمر المستهزئين!

لقيام الأدلّة القاطعة باليقين بلزوم وجود إمام لكلّ زمان وكلّ عصر، وعدم خلوّه عن حجّة للَّه على خلقه، يتمّ تعيينه بواسطة الرسول صلى الله عليه و آله و سلم، وهو مفروض الطاعة على الأُمّة، فلا بُدّ أنْ يكون أميناً، معصوماً، حتى يجوز الانقياد التامّ له، وإطاعته هى إطاعة الرسول وهى من إطاعة اللَّه

ص:۱۵۱

تعالى.

ووجدت الأدلّة الصحيحة قائمة على إمامة الأئمة الاثنى عشر من أهل بيت الرسول، وآخرهم المهدىّ، بالروايات المشهورة عن الرسولصلى الله عليه و آله و سلم وتصريح أهل البيت أنفسهم.

ووجدت فى الاعتقاد بالإمام المهدىّ نجاة من موت الجاهلية، لمن مات بغير إمام، يعرفه فى زمانه وعصره، كما توعّدت به النصوص الموثوقة الصحيحة.

ووجدت فى الاعتقاد بالإمام- ولو كان غائباً- الأمل الذى يحدوهم إلى الطاعة والخير، ويمنعهم من القبيح والمعصية، وذلك هو «اللّطف» الذى تبتنى عليه حكمة الإمامة كالرسالة.

ولقد أصبحت الشيعة من أجل هذا الاعتقاد، تعمل جاهدة فى سبيل تحكيم الإسلام، والتمهيد لظهور الإمام، وتنتظر أيّام دولته الكريمة بفارغ الصبر، وبكامل السعى والجدّ، وترفض من أجل الأمل الحىّ فى قلوبها كلّ أشكال الظلم والسيطرة من دول الفساد.

وليس فى شىء من هذه الملتزمات

ص:۱۵۲

نقص وشين، بل كلّ ذلك طاعة للّه وقرب منه وسعى فى سبيله وجهاد لتحكيم حكمه وإعلاء كلمته، حتى يتحقّق وعد اللّه الذى ذكره فى قوله تعالى «ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمّة ونجعلهم الوارثين».

فى دولـةٍ كريمـة يعزّ اللّه بها الإسـلام وأهله ويـذلّ النفاق وأهله، لنكون فيها من الدعاة إلى طاعته والقادة إلى سبيله، ويرزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة، ممّن «دعواهم فيها سبحانك اللّهمّ وتحيّتهم فيها سلام* وآخر دعواهم أن الحمد للّه‌ربّ العالمين».

ص:۱۵۳

كلمة الختام

إنّ على مَنْ يريد الخير لهذه الأُمّة الإسلاميّة المستضعفة- فى عالم اليوم- والمستهدفة من قبل الكفر العالمى، وكلّ الكفار من يهود ونصارى وملحدين:

أنْ يحاول جمع كلمتهم لا التفريق بينهم.

وأنْ يركّز على ما يقبله كلّهم من الملتزمات وإن اختلفوا فى جزئيّاتها،

ص:۱۵۴

كالحـجّ والصـلاة والصوم ومن أهمّها اليوم مسألـة انتظار الإمام المهـدىّ من آل بيت الرسول، الذى لم يختلف فيه اثنان، وقد تضافرت عليه الروايات والأحاديث الشريفة.

وعلى كتّابنا الأفاضل الّذين يريدون خدمة الأُمّة الإسلاميّة:

أن يبذلوا جهودهم لملء الفراغات- التى لا تقلّ- فى حضارتنا وحياتنا، كلٌّ فى اختصاصه.

وأن يركّزوا على الإبداع والابتكار فى ما يقدّمونه إلى الأُمّة.

وأنْ لا يملأواصفحات المجلّات بذكر ما لا أثر حسن له، فضلًا عن أن يذكروا ما له أثر سيّئ.

وأىّ شىء أسوأ ممّا يُثير غضب طائفة، أو يؤلم قلب أُخرى، ما دامت

ص:۱۵۵

المسألة أمراً لكلّ جانب عليه دليله وقناعته؟!

بل عليهم أن يسعوا للتعرّف على ما يقرّب بين المسلمين، ويؤلّف بين قلوبهم، حتّى تتوحّدصفوفهم.

مثل مسألة «المهدىّ المنتظر» التى أثبتها المسلمون قديماً وحديثاً فى كتب ورسائل كثيرة جدّاً.

جمع اللَّه كلمة المسلمين على التقوى.

وجعلنا من الناجين تحت لواء رسوله الكريم يوم لقائه، مع الّذين آمنوا وعملوا الصالحات.

والحمد للَّهربّ العالمين وصلّى اللَّه على محمّد وآله الأطهار وصحبه الأخيار.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ بْنُ موسَی الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذی" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإماميّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجی الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلی التّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فی المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التی يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، علی أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ– فی آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثُلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائیّ و اليدویّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّی (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسيّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائى/"بناية"القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِي الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹